الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/26/6(Part I)/C
14 April 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

الدورة السادسة والعشرون
بيروت، ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٧ (أ-٣) من جدول الأعمال المؤقت

# قضايا الإدارة العليا

# ترشيد عمل اللجنة

## رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات

**موجز**

تعيش المنطقة باستمرار حالات من انعدام الاستقرار والنزاع والاحتلال تؤدّي إلى تداعيات تكاد تكون السبب الرئيسي للتعثر الذي لا تزال المنطقة تشهده على المستوى الإنمائي. وإزاء هذا الواقع، يبقى الهدف الرئيسي لقسم القضايا الناشئة والنزاعات المسؤول عن البرنامج الفرعي ٧ هو التخفيف من أثر النزاعات على التنمية في منطقة الإسكوا، وذلك بتعزيز سياسات الإنعاش وبناء السلام، ونشر الممارسات الفضلى في بناء المؤسسات، ولا سيّما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات وأقلّ البلدان نموا.

ويتلقى قسم القضايا الناشئة والنزاعات، منذ تأسيسه، طلبات متزايدة من البلدان الأعضاء للحصول على الخدمات التي يقدّمها، لا سيّما في مجال تحديث القطاع العام، وإعداد سياسات واستراتيجيات وبرامج للتخفيف من آثار النزاعات وتداعياتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. لذلك تقترح الإسكوا تعزيز قدرات البرنامج الفرعي ورفع القسم المسؤول عنه إلى مستوى شعبة بحيث يتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة على خدماته للبلدان الأعضاء في الإسكوا.

وقد أوصت اللجنة الفنية في اجتماعها الثالث (بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩) بإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات، بهدف تحسين دور الإسكوا في بناء السلام والتخفيف من أثر الأزمات على التنمية عن طريق توطيد التعاون بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء.

واللجنة مدعوة إلى النظر في الاقتراحات المعروضة لرفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات، وتقديم توجيهاتها بهذا الشأن.

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | ١-٧ | ٣ |
| الفصل | | |
| **أولاً- الإنجازات** | ٨-١٥ | ٤ |
| ألف- أنشطة الدعوة وتعزيز الوعي: معالجة الأسباب الرئيسية وتأثير النزاعات والاحتلال وتداعياتها على المنطقة | ٨ | ٤ |
| باء- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية: تحديث مؤسسات الدولة وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية | ٩-١٥ | ٥ |
| **ثانياً- مجالات التركيز حسب الطلب** | ١٦-٢٠ | ١١ |
| **ثالثاً- تزايد المسؤوليات** | ٢١-٣٢ | ١٣ |
| ألف- الإدارة العامة والتنمية | ٢٢-٢٦ | ١٤ |
| باء- التنمية في ظروف النزاع وعدم الاستقرار | ٢٧-٣٠ | ١٦ |
| جيم- القضايا الناشئة | ٣١-٣٢ | ١٧ |
| **رابعاً- تعزيز قدرة البرنامج الفرعي ٧** | ٣٣-٤٢ | ١٨ |
| **خامساً- إنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات** | ٤٣-٤٦ | ٢٥ |
| ألف- فريق العمل | ٤٤ | ٢٥ |
| باء- صلاحيات اللجنة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات | ٤٥-٤٦ | ٢٥ |


## المرفقات


| | |
|---|---|
| المرفق الأول- جدول بالنواتج | ٢٧ |
| المرفق الثاني- الإطار الاستراتيجي ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٣٢ |

## مقدمة

١- الأمن والاستقرار هما الشرطان الأساسيان الضروريان لتحقيق تنمية بشرية مستدامة والاستفادة من الطاقات البشرية كاملة. ولكنّ حالات انعدام الاستقرار، والنزاع والاحتلال التي تعيشها المنطقة باستمرار، وما يترتب عليها من تداعيات هي السبب الرئيسي للتعثر الذي لا تزال تشهده منطقة الإسكوا على المستوى الإنمائي، حيث ترزح البلدان التي تعاني من النزاعات تحت عبء القيود التي تعوق مسيرة التنمية.

٢- وإزاء هذا الواقع، يبقى الهدف الرئيسي لقسم القضايا الناشئة والنزاعات المسؤول عن البرنامج الفرعي ٧ المعني بتخفيف أثر النزاعات على التنمية، هو التخفيف من آثار النزاعات على التنمية في منطقة الإسكوا وذلك بتعزيز سياسات الإنعاش وبناء السلام ونشر الممارسات الفضلى في بناء المؤسسات، ولا سيّما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات وأقلّ البلدان نمواً.

٣- ويُعنى البرنامج الفرعي ٧ بدراسة السياسات والاستراتيجيات والبرامج الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيّما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة منها. ويستمدّ البرنامج ما يقوم به من أنشطة ومبادرات من الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء، ومن نتائج البعثات الاستشارية، ومن تحليل الأوضاع الميدانية، ومن الأبحاث والدراسات المعمّقة عن الأسباب الرئيسيّة للنزاع وآثاره على التنمية وتداعياته على المنطقة.

٤- وتفتقر بعض القطاعات في المنطقة إلى القدرات المؤسسية، نتيجة للنزاعات، وكذلك نتيجة لقدم الممارسات الإدارية، والنقص في الخبرات الفنية، وعدم توفر البنية الحديثة الكافية لتلبية حاجات المستفيدين. وهذا الوضع يحدّ من قدرة مؤسسات القطاع العام على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المواطنون وتزويدهم بالخدمات الضرورية لأمن مجتمعاتهم وتنميتها.

٥- ونظراً إلى الظروف التي تعيشها منطقة الإسكوا، تبدو الحاجة ماسة إلى تمكين مؤسسات القطاع العام من التكيّف مع التحديات الجديدة الناشئة وتطوير القدرات المؤسسية الضرورية لمواجهة تلك التحديات. والإسكوا مدعوّة إلى دعم مؤسسات القطاع العام في البلدان الأعضاء لمواجهة التحدي الإنمائي. وفي هذا السياق، تقضي إحدى المهام الرئيسية التي يتولاها البرنامج الفرعي ٧ بدراسة المشاكل الحالية والناشئة، والتوصّل إلى نتائج يمكن الاستناد إليها في صياغة توصيات بشأن السياسة العامة ووضع برامج كاملة لبناء المؤسسات تصلح لتطوير قدرات الدولة.

٦- شهد البرنامج الفرعي ٧ منذ استحداثه زيادة مطّردة في طلبات البلدان الأعضاء للحصول على الخدمات التي تُقدّم في إطاره، ولا سيّما لتطوير القطاع العام، وإعداد سياسات واستراتيجيات وبرامج للتخفيف من آثار النزاعات وتداعياتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ولتلبية الطلبات المتزايدة للبلدان الأعضاء، تحتاج اللجنة إلى تعزيز قدرات البرنامج الفرعي بهدف التمكن من المساهمة في بناء القدرات الفنية للبلدان الأعضاء وتعزيزها، عن طريق وضع السياسات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإعداد البرامج اللازمة. وتتضمن هذه البرامج أنشطة ومبادرات استراتيجية تراعي خصائص المنطقة وظروفها المتقلّبة، وتضمن تكامل الجهود المبذولة وإمكانية التكيّف من أجل التخفيف من آثار النزاعات وانعدام الاستقرار والاتجاهات الناشئة، وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- وفي هذا الإطار، أوصى المشاركون في الاجتماع الثالث للجنة الفنية (بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩) أن تطلق الإسكوا، من خلال البرنامج الفرعي ٧، مشاورات مع البلدان الأعضاء لإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات. والهدف من إنشاء هذه اللجنة هو تعزيز دور الإسكوا في بناء السلام والتخفيف من تأثير الأزمات على التنمية عبر توطيد التعاون بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء. وقد حظي الاقتراح بتأييد عشرة بلدان أعضاء، وكان تشديد على أهمية البرنامج الفرعي والهدف منه.

## أولاً- الإنجازات

### ألف- أنشطة الدعوة وتعزيز الوعي: معالجة الأسباب الرئيسية وتأثير النزاعات والاحتلال وتداعياتها على المنطقة

٨- استطاع البرنامج الفرعي ٧ من خلال الأنشطة التحليلية تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التعمّق في الاتجاهات المتصلة بالنزاعات والأوضاع الناجمة عنها، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. كذلك قدّم البرنامج للبلدان الأعضاء توصيات بشأن السياسة العامة تمكّنها من وضع الإجراءات المناسبة للتصدّي لهذه الأوضاع، وتعزيز قدرتها على إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تمدّها بالقدرة اللازمة للصمود في ظل الأزمات وانعدام الاستقرار. وفيما يلي أبرز الإنجازات المواضيعية التي حققها البرنامج الفرعي في مجال الدعوة:

**الإطار ١- تحليل وتوصيات بشأن السياسات لأغراض بناء السلام**

- تداعيات النزوح واللجوء بفعل النزاعات على منطقة الإسكوا (دراسة)؛
- بناء قدرة القطاع الخاص على الصمود في مرحلة ما بعد النزاعات وفي ظل النزاعات (دراسة)؛
- التوترات الطائفية والتعايش السلمي لبناء السلام (دراسة)؛
- تطوير المهارات الإدارية للقطاع العام في العراق (تحليل للوضع القائم في وزارة البلديات والأشغال العامة، وتحليل لوضع اللامركزية والحكم المحلي في العراق)؛
- التمويل الصغري كوسيلة للتنمية المحلية في ظل النزاعات.

**الإطار ٢- رصد الاتجاهات**

- تقرير الأمين العام عن "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل" (تقرير سنوي)؛
- الاحتياجات والأولويات الإنمائية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي تعاني من النزاعات (صحائف وقائع عن فلسطين).

**الإطار ٣- نشر الممارسات الفضلى**

- تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تعاني من النزاعات (إنشاء عربات إلكترونية للتعليم الإلكتروني في المناطق الريفية في العراق ولبنان؛ مشروع التجمعات الذكيّة الذي يهدف إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى المناطق الريفية في العراق)؛
- كراسات معلومات عن التنمية المستدامة في ظل الأزمات أو انعدام الاستقرار السياسي تستند إلى التجارب والدروس المكتسبة؛
- كتيّب عن بناء القدرات المؤسسية والبشرية لأغراض التخفيف من آثار النزاعات؛
- أدلّة معلومات عن بناء القدرات المؤسسية والبشرية؛
- تعميم الاتجاهات والممارسات الحديثة في إدارة المالية العامة في القطاع العام (حلقة ندوة لموظفي الخدمة المدنية في العراق).

**الإطار ٤- إعداد استراتيجيات وسياسات لبناء السلام والتنمية المؤسسية (مؤتمرات واجتماعات فرق خبراء)**

- تعزيز صمود القطاع الخاص في ظلّ النزاعات؛
- سياسات بناء السلام والحد من النزاعات في غربي آسيا؛
- تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات: الأولويات الحالية والأنشطة والمبادرات المستقبلية؛
- تداعيات النزوح واللجوء بفعل النزاعات على منطقة الإسكوا؛
- الأسباب الرئيسيّة للتوترات الإثنية والمذهبية في منطقة الإسكوا.

## باء- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية: تحديث مؤسسات الدولة وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية

٩- سجّل البرنامج الفرعي ٧ إنجازات بارزة كان لها تأثيرها على البلدان الأعضاء. فقد تلقى البرنامج ٣٥ طلباً من البلدان الأعضاء الراغبة في الحصول على مساعدة فنية (انظر الجدول التالي). وبلغت الزيادة التي سجّلت في عدد الطلبات الواردة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ نسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعدد الطلبات الواردة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة إلى الأسباب الثلاثة التالية: أولاً إلى اتّساع المنطقة التي تشملها أنشطة الإسكوا مع انضمام السودان إلى عضوية اللجنة، وثانياً إلى تزايد المسؤوليات، في مجال بناء السلام، ودرء النزاعات والتنمية المؤسسية، وثالثاً، وهذا هو السبب الأبرز، إلى توّجه البلدان نحو إجراء بحوث تحليلية واستشارات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالنزاعات والقضايا الناشئة.

١٠- في حين أن الطلبات التي تلقاها البرنامج الفرعي تشمل مواضيع متعددة إلا أن معظمها تتمحور حول التنمية البشرية والمؤسسيّة وتنمية المجتمع المحلي. وهذا العدد من الطلبات دليل على ما حققه البرنامج من إنجازات في تحديد الأنشطة والمبادرات اللازمة وتطبيق برامج للتنمية المؤسسية موجهة لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء في تقييم الإستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناشئة عن النزاعات وما يترتب عليها من تداعيات.

## الجدول ١- طلبات للحصول على المساعدة الفنية

| الرقم | التاريخ | موضوع الطلب | الجهة المتقدمة بالطلب | البلد | المرحلة التي بلغها الطلب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ | تعزيز أسس الحكم السليم لتوفير فرص العمل في العراق | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | العراق | منفذ |
| ٢ | ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ | تعزيز القدرات في قطاع الإسكان في العراق | وزارة الإعمار والإسكان | العراق | منفذ |
| ٣ | ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ | بناء وتعزيز القدرات المؤسسية في وزارة البلديات والأشغال العامة | وزارة البلديات والأشغال العامة | العراق | منفذ |
| ٤ | ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ | بناء القدرات في مجال إدارة القطاع العام – المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | العراق | منفذ |
| ٥ | ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ | مشروع فينكس للحافلة الإلكترونية | وزارة الثقافة | لبنان | منفذ |
| ٦ | ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ | تدريب المدربين في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي القطاع العام | وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي | فلسطين | منفذ |
| ٧ | ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ | تقديم حافلتين إلكترونيتين للمناطق المهمّشة في اليمن | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | اليمن | معلق |
| ٨ | ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ | تدريب المدربين في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي القطاع العام | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | اليمن | منفذ |
| ٩ | ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ | تدريب المدربين في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي القطاع العام | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | السودان | منفذ |
| ١٠ | ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | خدمات التدريب الفني حول صياغة الاقتراحات والتقارير والمحاسبة | المجلس الأعلى لشؤون المرأة | اليمن | منفذ |
| ١١ | ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | التدريب على إدارة المشاريع الإنمائية ورصدها | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | الأردن | معلق |
| ١٢ | ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | التعاون مع مكتب نائب رئيس الوزراء لتطبيق حصص بناء القدرات | مكتب نائب رئيس الوزراء | العراق | معلق |
| ١٣ | ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | تعزيز قدرات وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة البلديات والأشغال العامة | وزارة البلديات والأشغال العامة | العراق | معلق |
| ١٤ | ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ | تمكين مركز التدريب والمعرفة التابع لوزارة الإعمار والإسكان | وزارة الإعمار والإسكان | العراق | معلق |
| ١٥ | ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ | إعداد حافلة إلكترونية للمناطق الفقيرة والريفية في العراق (كجزء من مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم) | وزارة التربية | العراق | منفذ |
| ١٦ | ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ | دعم التنمية عبر تأمين سبل المعيشة المستدامة في المناطق الريفية التي تعاني من النزاعات في جنوب لبنان وشماله | وزارة الزراعة | لبنان | في بدايته |
| ١٧ | ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ | خدمات فنية إلى مجلس الوزراء اليمني تتناول المهارات والتقنيات اللازمة للرصد والتقييم | مجلس الوزراء | اليمن | معلق |
| ١٨ | ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ | دعم اللامركزية والحكم المحلي في تقديم الخدمات | مجلس الوزراء | العراق | قيد التنفيذ |
| ١٩ | ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ | إعداد برنامج لتعزيز قيم الخدمة المدنية لدى العاملين في القطاع العام والشباب في فلسطين | وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي | فلسطين | معلق |

| الرقم | التاريخ | موضوع الطلب | الجهة المتقدمة بالطلب | البلد | المرحلة التي بلغها الطلب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠ | ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ | إعداد أنشطة لبناء القدرات وأنشطة تدريبية للمركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | العراق | في بدايته |
| ٢١ | ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩ | تنظيم ورشات تدريب تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة | بلدية برج حمود | لبنان | معلّق |
| ٢٢ | ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٩ | دراسة لفلسطين عن موضوع النزوح واللجوء | وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي | فلسطين | معلّق |
| ٢٣ | ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ | إعداد مشروع أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في العراق (٣) | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | العراق | معلّق |
| ٢٤ | ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ | تدريب على التخطيط الاستراتيجي للقطاعات | وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي | فلسطين | منفّذ |
| ٢٥ | ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ | تعزيز قيم الخدمة المدنية والمهارات الحياتية في العراق | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | العراق | قيد التنفيذ |
| ٢٦ | ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ | تحسين التنسيق بين الجهات المانحة | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | السودان | معلّق |
| ٢٧ | ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ | إعداد استراتيجية لتنمية القطاع الخاص | وزارة التخطيط والتعاون الدولي | السودان | معلّق |
| ٢٨ | ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ | بناء قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء خمسة مراكز للتنمية المجتمعية (عبر تقديم المعدات، وإعداد منهج تدريبي حول كيفية التخفيف من آثار النزاعات وحلّها، وتدريب مدربين في مجال التنمية البشرية | نائب وزير الشؤون الاجتماعية | السودان | معلّق |
| ٢٩ | ٩ آذار/مارس ٢٠١٠ | خدمات للاستشارات الفنية وإدارة النوعية لدعم المراكز التابعة لمشروع أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في العراق | وزير التربية | العراق | معلّق |
| ٣٠ | ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ | تقديم الإرشادات والمواد التدريبية في مجال حلّ النزاعات وتسوية الخلافات الحدودية | وزارة الخارجية | العراق | معلّق |
| ٣١ | ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ | جولة دراسية حول الممارسات الفضلى في التنمية الإدارية والإجراءات المعتمدة لتنظيم المساعدة والتكامل في عمليات التخطيط ووضع الميزانية | وزير التخطيط والتعاون الإنمائي | فلسطين | معلّق |
| ٣٢ | ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ | ورشة عمل حول تقنيات الرصد والتقييم | وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي | فلسطين | معلّق |
| ٣٣ | ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠ | دعم البنية التحتية المؤسسية لإعداد استراتيجية زراعية جديدة وتطويرها بالتنسيق مع الجهات المعنية | نائب وزير الزراعة | اليمن | معلّق |
| ٣٤ | ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠ | إعداد مناهج تدريبية تتماشى مع واقع الحاجات لتحسين قدرات الموظفين الإداريين من المرتبة المتوسطة | نائب وزير الزراعة | اليمن | معلّق |
| ٣٥ | ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ | تنمية القدرات المؤسسية لصناديق الرعاية الاجتماعية | نائب مدير صناديق الرعاية الاجتماعية | اليمن | معلّق |

**الشكل ١- طلبات الحصول على المساعدة الفنية**

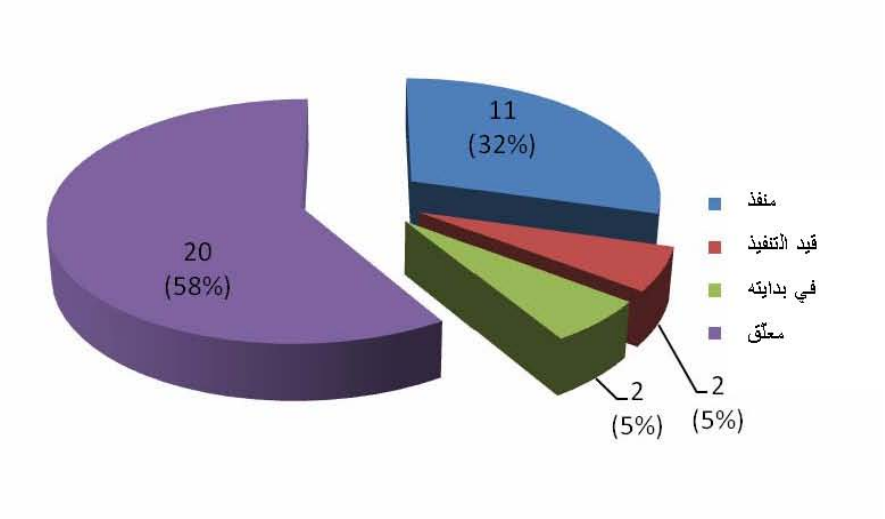


١١- ٥٨ في المائة من الطلبات المذكورة في الجدول لم يلبيها البرنامج الفرعي لأن موارده البشرية والمالية غير كافية ولا تسمح بتنظيم البعثات الاستشارية اللازمة لتلبية هذه الطلبات. والجدير بالذكر أنّ البرنامج الفرعي ٧، وخلافا للبرامج الفرعية الأخرى في الإسكوا، لا يستفيد من خدمات مستشار إقليمي.

١٢- وتوسيع نطاق هذا البرنامج سيمكّن الإسكوا من تلبية الطلبات بسرعة وعلى النحو المناسب. والجدير بالذكر أنّ هذه الطلبات لم ترد من البلدان التي تعاني من النزاعات وحسب، بل أيضاً من تلك التي تتمتّع بالاستقرار، وهذا ما يؤكّد على حاجة جميع بلدان المنطقة إلى تطوير مؤسساتها.

١٣- وقد استطاع البرنامج، رغم عدم كفاية الموارد البشرية والمالية، تصميم نماذج إنمائية تهدف إلى تعزيز البنى التحتية الضعيفة، والتكيّف مع تقلّب الوضع الأمني، ولا سيّما في المناطق التي تعاني من النزاعات والمناطق الخارجة من النزاعات. فقد نجح البرنامج مثلاً، كما هو مبيّن في جدول طلبات المساعدة الفنية، في تصميم وإطلاق العربة الإلكترونية المتنقلة في لبنان وذلك في إطار جهود التنمية المجتمعية. وقد دمّرت هذه العربة خلال الحرب على لبنان في عام ٢٠٠٦، ولكنّ الإجماع على أهمية هذا المشروع المتنقّل وتأثيره الإيجابي كان الدافع إلى إطلاق عربة إلكترونية جديدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وإنّ النجاح الكبير الذي حقّقته العربة الإلكترونية، إذ تجاوز عدد المتدربين منذ إطلاقها ١٨٠٠ امرأة وشاب من الطبقة الفقيرة، شجّع على تكرار التجربة تلبية للطلبات التي وردت من العراق واليمن. فأنشئت عربة إلكترونية في العراق، في إطار مشروع أكاديميات الشبكات الإلكترونية في العراق ومن المتوقع إطلاقها في نيسان/أبريل ٢٠١٠؛

١٤- وفّق الطلبات الواردة في الجدول ١، نجح البرنامج الفرعي في تنفيذ ١١ طلباً من الطلبات الواردة إلى الإسكوا إضافة إلى إنجاز أنشطة ومخرجات ساهمت في تعزيز التنمية في ظل النزاعات، وبناء السلم وتطوير المؤسسات (انظر الجدول ٢).

## الجدول ٢- الإنجازات موزعة حسب الموضوع

| | الموضوع | عدد المستفيدين في عام ٢٠٠٧ | عدد المستفيدين في عام ٢٠٠٨ | عدد المستفيدين في عام ٢٠٠٩ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| التعاون التقني | المشتريات العامة | | ٤ | | ٤ |
| | تقنيات التدريب | | ٨ | | ٨ |
| | إدارة المكاتب (المهارات الخاصة بأمانة السّر) | | ٣٠ | | ٣٠ |
| | المهارات الإدارية للعاملين في وزارة البلديات والأشغال العامة | ٨٢ | ٢٢ | | ١٠٤ |
| | تنظيم الإجراءات المعتمدة في تقديم الخدمات في ظل الأزمات: حالة المياه والصرف الصحي، وخدمات البلديات | ٥٢ | ١٨ | | ٧٠ |
| | التخطيط الاستراتيجي | | ٧١ | ٤٦ | ١١٧ |
| | إدارة الموارد البشرية | | ٢١ | | ٢١ |
| | اللامركزية في خدمات التدريب | ٢٢ | ٣ | | ٢٥ |
| | مهارات القيادة وقضايا الجنسين | | ١٣ | | ١٣ |
| | حلقة دراسية عن الإدارة المالية والمحاسبة الداخلية | | ٢٧ | | ٢٧ |
| | التخطيط في الأعمال التجارية وإدارة الأداء | ٢٢ | | | ٢٢ |
| | الأمانة العامة لشبكة معاهد ومراكز التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | | ١ | | ١ |
| | مهارات التقييم | | ٢٤ | | ٢٤ |
| | ورشة عمل حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الحوكمة وإعادة الإعمار الاقتصادي | | ١٩ | | ١٩ |
| | جولة دراسية حول إدارة القطاع العام | | ١٢ | ٢٠ | ٣٢ |
| | حلقة دراسية عن إطار التنمية الإدارية | | | ١٠ | ١٠ |
| | الحوكمة الإلكترونية | | ١١ | | ١١ |
| | دورات تدريبية على إعداد المشاريع | ٢٧ | | | ٢٧ |
| التعاون الفني | اجتماع فريق خبراء حول تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات: الأولويات الحالية والأنشطة والمبادرات المستقبلية | | | ٣٢ | ٣٢ |
| | ورشة عمل إقليميّة حول تأمين المياه في ظل الأزمات | ٢٢ | | | ٢٢ |
| | اجتماع خبراء استشاري حول تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل النزاعات: العبر المستخلصة والطريق إلى الأمام | | ٢٥ | | ٢٥ |
| | تبادل أفكار حول القضايا الناشئة والنزاعات: النزوح واللجوء في المنطقة | | | ١٣ | ١٣ |

| الموضوع | عدد المستفيدين في عام ٢٠٠٧ | عدد المستفيدين في عام ٢٠٠٨ | عدد المستفيدين في عام ٢٠٠٩ | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| اجتماع فريق خبراء حول سياسات بناء السلام ودرء الأزمات في غربي آسيا | | | ٢٤ | ٢٤ |
| تحديات التوترات الإثنية والمذهبية في فترة ما بعد النزاع: الطريق إلى الأمام، جلسة تبادل أفكار | | ٢٣ | | ٢٣ |
| اجتماع تشاوري لأخصائيين ومنظمات لدراسة التوترات الإثنية والمذهبية في البلدان العربية | | ٢٣ | | ٢٣ |
| اجتماع إقليمي حول تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل النزاعات: العبر المستخلصة والطريق إلى الأمام | | ٨ | | ٨ |
| اجتماع تشاوري حول خفض التوترات الإثنية والمذهبية في العراق من خلال قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي | ١٧ | | | ١٧ |
| حلقة دراسية إقليمية حول التخفيف من آثار التوترات الإثنية والمذهبية في غربي آسيا: المعالجة المحلية | ٢٢ | | | ٢٢ |
| تعزيز الشراكات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والجهات النظيرة على المستويين الدولي والإقليمي في البلدان التي تعاني من أزمات: نحو قطاع خاص أكثر صموداً | ٢٣ | | | ٢٣ |
| المجموع | ٢٨٩ | ٣٦٣ | ١٤٥ | ٧٩٧ |

ملاحظة: في مجال أنشطة التوعية المدرجة في الجدول أعلاه، الجهات المستفيدة هي مؤسسات تابعة للقطاع العام والمجتمع المدني وليس أفراداً.

١٥- لم يتمكّن البرنامج الفرعي من تلبية جميع الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء بما يتوفّر لديه من موارد بشرية ومالية. فقد شهد عام ٢٠٠٩ انخفاضاً ملحوظاً في أنشطة البرنامج التي تهدف إلى تعزيز التنمية رغم التحديات التي تطرحها النزاعات وبناء السلام والتنمية المؤسسية، وذلك بسبب الحاجة إلى تركيز الموارد البشرية والمالية على تحقيق الإنجازات المتوقعة للبرنامج (أنظر جدول النواتج المرفق الذي يبيّن الأنشطة المنفّذة والمتوقّعة لفترات السنتين التالية: ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣). والتنمية المؤسسية هي الموضوع الأكثر تأثّراً، حيث سجّلت الأنشطة في هذا المجال تراجعاً حاداً من حيث تأثيرها كما هو مبيّن في الشكل التالي. فقد كان على الموظفين العاملين ضمن البرنامج الفرعي أن ينجزوا تنفيذ برنامج العمل المقرّر لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وضمنه جزء من المسؤوليات الإضافية التي كلّف بها القسم على صعيد معالجة القضايا المرتبطة بالنزاعات والحكم السليم. ولم يتمكنوا من تلبية جميع الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء مما أدى إلى انخفاض عدد الجهات المستفيدة من أنشطة التنمية المؤسسية التي يقدّمها البرنامج. كما أن افتقار البرنامج إلى العدد الكافي من الموظفين كان أحد الأسباب التي أدّت إلى انخفاض عدد الجهات المستفيدة، إذ عجز البرنامج عن ترجمة الأعمال المعيارية والبحوث التحليلية بما في ذلك التوصيات بشأن السياسات العامة إلى برامج عملية وميدانية. وقد حال افتقار البرنامج إلى الموارد (البشرية والمالية) اللازمة دون تطوّر برنامج عمله وتوسّع نطاقه بالشكل الذي يلبي تزايد المسؤوليات الملقاة على عاتقه وطلبات المساعدة الفنية التي يتلقّاها من البلدان الأعضاء.

الشكل ٢- أنشطة البرنامج الفرعي ٧ موزّعة حسب المستفيدين

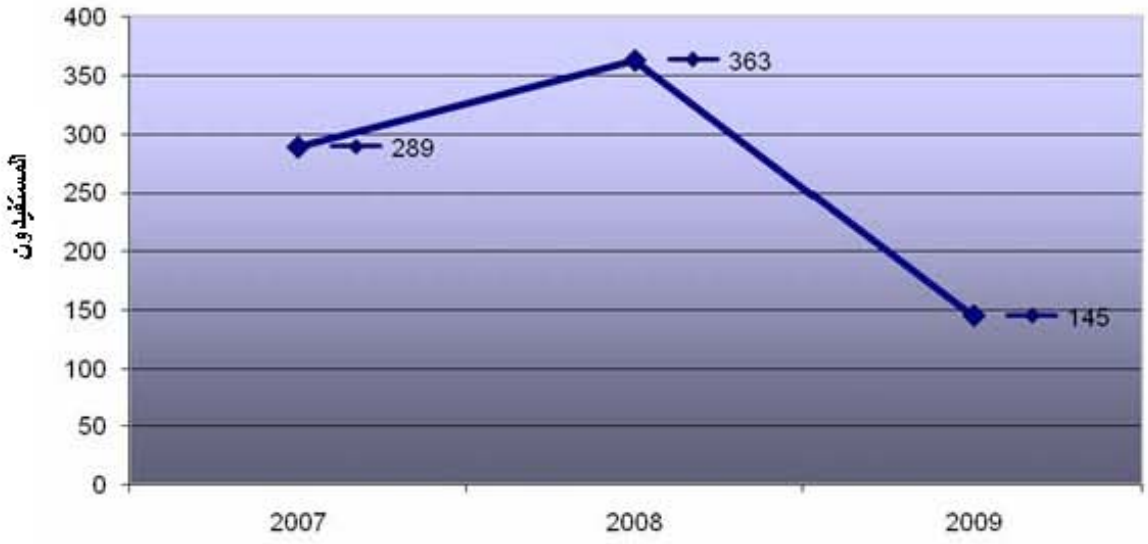


## ثانياً- مجالات التركيز حسب الطلب

خلصت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها الثامنة إلى اعتبار بناء القدرات لأغراض التنمية في القطاع العام حاجة مستمرّة. وفي ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمانة العامة تعزيز دعم بناء القدرات من خلال البحوث التحليلية، والخدمات الاستشارية والتدريب عبر شبكة الإنترنت وخارجها، مع التركيز على بناء الثقة، وإشراك المواطنين، والموارد البشرية والتنمية المؤسسية.

الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٢٤، (E/2009/44).

١٦- تعاني المنطقة باستمرار من انعدام الاستقرار والاحتلال والنزاعات، وهي ظروف تعوق مسيرتها باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والبلدان الأعضاء تدعو بإلحاح الأمم المتحدة إلى معالجة التداعيات الناجمة عن استمرار انعدام الاستقرار، بالمساعدة على وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى درء النزاعات، وإعادة تنشيط المجتمعات، وتحقيق المصالحة فيها. وقد ركّزت الجمعية العامة في قراراتها وكذلك الأمين العام في تقاريره مراراً على أهمية درء النزاعات وبناء السلام والإدارة العامة لأغراض التنمية، وبخاصة على الحاجة إلى تعزيز كفاءة القطاع العام وقدراته.

١٧- وبالنظر إلى خصائص المنطقة وضعفها إزاء النزاعات وتزعزع الاستقرار، يتّجه البرنامج الفرعي ٧ نحو وضع برامج إنمائية تدعم صمود البلدان الأعضاء في الأزمات وتعزز قدرتها على تحسين معيشة الشرائح السكانية الضعيفة في المنطقة. ويدعم البرنامج الفرعي ٧ البلدان الأعضاء في وضع البرامج والسياسات الرامية إلى معالجة التحديات العالمية التي تتأثر بها البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١٨- وتسعى الأمم المتحدة في طليعة اهتماماتها إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة في القطاع العام[١] من أجل تيسير الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. وهي لذلك تعمل على تطوير الإجراءات المعتمدة في إدارة القطاع العام وفي تنظيم شؤون الحكم التي تساهم في تفعيل العمل الإنمائي. ولذلك يستمدّ البرنامج ما يقوم به من مبادرات وأنشطة من ضرورة تعزيز دور القطاع العام بحيث يكون عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية وبناء السلام. ولهذه الغاية، يركّز البرنامج على تعزيز القدرات المؤسسية لجميع البلدان الأعضاء، والتعاون مع واضعي السياسات في تصميم سياسات وأنشطة ومبادرات من شأنها تعزيز أداء القطاع العام وتحقيق مزيد من الكفاءة في تلبية احتياجات المواطنين. ويركّز البرنامج كذلك على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على مواجهة الأخطار والكوارث عبر إنشاء آليات إقليمية ودون إقليميّة.

١٩- ويستمدّ البرنامج التوجّه العام لأنشطته من آخر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الإسكوا في دوراتها المتتالية، والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، والتقارير التي أعدها الأمين العام بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة. ويبيّن الشكل التالي أبرز تلك القرارات ويظهر الأنشطة والمبادرات الاستراتيجية التي يقوم بها البرنامج الفرعي ونطاق عمله وضرورة توسيع نطاق ما يعالجه من مواضيع وقضايا.

٢٠- والجدير بالذكر أنّ إحدى الأولويات السبع التي حدّدها الأمين العام للأمم المتحدة تتعلّق بدعم جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاعات في البلدان التي ساهمت فيها الأمم المتحدة بشكل كبير في بناء أسس السلام وترسيخها[٢]. وتتخذ الجمعية العامة كلّ سنة قرارات تدعو المنظمات والهيئات ذات الصلة التابعة لها إلى تكثيف المساعدة التي تقدّمها لتلبية الاحتياجات الملحّة للشعب الفلسطيني وفقا للأولويات التي حدّدها الجانب الفلسطيني[٣]. كذلك أكّد مجلس الأمن من جديد، في قراره ١٨٨٣ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ على "أهمية الأمم المتحدة في تقديم المشورة والدعم والمساعدة للعراق حكومة وشعبا من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع الحوار السياسي الذي لا يستبعد أي طرف والمصالحة الوطنية، وتيسير الحوار الإقليمي، ومساعدة المجموعات الضعيفة، بما فيها اللاجئون والمشردون داخلياً، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتعزيز الإصلاح القضائي والقانوني"[٤].

---

(١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩"، القرار ١٨/٢٠٠٩، E/2009/INF/2/Add.1.

(٢) *United Nations in Focus: Seven Strategic Opportunities for 2010*, No. 4 (31 January 2010).

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٤/١٢٥، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٤) قرار مجلس الأمن ١٨٨٣ (٢٠٠٩)، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

**الشكل ٣- إطار عمل البرنامج الفرعي ٧ وميدان توسيعه**

"ينصّ إعلان الحق في التنمية على أنّ الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما. وينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية."

الجمعية العامة، إعلان الحق في التنمية، A/RES/41/128، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

**قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة**

- ٥٥/٢: إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛
- ٦٠/٣٤: الإدارة العامة والتنمية
- ٦٣/٢٢٧: المساعدة الإنمائية لصالح أقلّ البلدان نموا
- ٥٥/٢- ٦٣/٨٨١: بناء السلام وحل النزاعات
- ٥٥/٢- ٦٣/٨٨١: الإصلاح في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع
- ٦٤/١٢٥؛ ٦٤/١٨٥: انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي

**قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة**

- ٢٠٠٨/٢٨: الأهداف الإنمائية للألفية
- ٢٠٠٨/٢٨: الأمن الغذائي
- ٢٠٠٧/٣١؛ ٢٠٠٨/٣٧: أقلّ البلدان نموا
- ٢٠٠٨/٣٢: الإنعاش في الفترة التي تعقب النزاع
- ٢٠٠٩/٣٤: انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي

**قرارات الدورات الوزارية**

- ٢٦٠، ٢٧١: آثار انعدام الاستقرار
- ٢٧١: المصادر المحتملة للنزاع
- ٢٧١، ٢٨٢: تنمية القطاع العام
- ٢٧١: القضايا والاتجاهات الناشئة
- ٢٦٠: الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي تعاني من النزاعات
- ٢٦٠، ٢٧١، ٢٨٢: سياسات الاستعداد للتعاطي مع القضايا الناشئة
- ٢٨٩: دعم جهود التنمية الشاملة في اليمن

**دور البرنامج الفرعي ٧**

- التنمية رغم انعدام الاستقرار
- التخفيف من آثار النزاعات وتداعياتها على المنطقة
- الجهوزية للتعاطي مع القضايا الناشئة
- الإدارة العامة والتنمية
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأقل البلدان نموا ومناطق النزاعات
- المساعدة للشعب الفلسطيني
- تعزيز جهود بناء السلام في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية

## ثالثاً- تزايد المسؤوليات

٢١- بناءً على البحث التحليلي الذي أجراه البرنامج الفرعي، وعلى ضوء الأولويات المشار إليها آنفاً والمنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها، وإزاء تزايد الطلبات التي يتلقاها القسم من البلدان الأعضاء وتنوّع مواضيعها، حدّد القسم الأولويات التالية وأنماط التدخل الرئيسية مستفيداً مما تراكم لديه من خبرة في بناء السلام وتطوير القطاع العام تحقيقاً للأهداف التالية:

(أ) تعزيز جهوزية مؤسسات القطاع العام وفعاليتها بحيث تكون جزءاً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء السلام؛

(ب) تحصين مناعة البلدان والمجتمعات إزاء تداعيات النزاعات وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها؛

(ج) وضع الاستراتيجيات والسياسات الهادفة التي تراعي خصوصيات المنطقة وتعالج القضايا الناشئة وتداعياتها.

## ألف- الإدارة العامة والتنمية

٢٢- تعزيز الإدارة العامة، وترسيخ مقوّمات الحكم السليم، والمساهمة في تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في إجراءات مكافحة الفقر والجوع، وتعزيز الإنصاف الاجتماعي، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي في المجتمعات، كلّها أسس يرتكز عليها البرنامج الفرعي ٧ في تصميم الأنشطة والمبادرات لدعم تطوير القطاع العام وتشمل جميع البلدان الأعضاء. وسيعمل هذا البرنامج على تصميم أنشطته ومبادراته وفقاً لقائمة الأولويات التي وضعتها الأمم المتحدة، وسيكون الهدف من هذه الأنشطة والمبادرات تلبية الحاجات المؤسسية ومواجهة التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في الإسكوا[٥]:

(أ) دعم الإجراءات الجديدة في وضع المعايير استناداً إلى تحليل السياسات والبرامج؛
(ب) دعم دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
(ج) دعم دور القطاع العام في القيام بما يلي:

(١) تحقيق العدالة في توزيع الموارد العامة؛

(٢) تحقيق الفعالية في اللامركزية؛

(٣) توثيق التنسيق على صعيد السياسة العامة والقدرة على تقديم الخدمات؛

(٤) ضمان مقوّمات التخصص والاحتراف في القطاع العام على جميع المستويات؛

(٥) اعتماد طرق مبتكرة لتعبئة الموارد وإدارتها؛

(٦) الاستفادة من مخزون المعارف والخبرات الدولية لمواجهة التحديات على صعيد الإدارة العامة والحكم السليم.

---

(٥) "تقرير الأمين العام "الإدارة العامة والتنمية" (A/62/283).

٢٣- ويستمدّ البرنامج الفرعي ٧ أسس هذا النهج من اعتقاد راسخ بأن بناء قدرات المؤسسات والأفراد في القطاع العام، على المستويين المركزي والمحلي، هو من أكثر الوسائل فعالية في العمل على إحلال السلام الدائم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٢٤- ويرتكز هذا النهج على المفهوم القائل بأن تحسين التخطيط والرصد والمساءلة في القطاع العام يسهم في ضمان الكفاءة في تقديم الخدمات العامة الأساسية، والقضاء على جذور التفاوت الاجتماعي، وتحسين مستويات وسبل المعيشة لجميع المواطنين، ويسهم بذلك في القضاء على معظم أسباب النزاع وعدم الاستقرار. فالواقع أن الفعالية في القطاع العام هي الضمانة لوضع سياسات فعالة ولتحقيق المرونة في القطاع العام بحيث يستطيع مواجهة التحديات الناشئة والتصدّي لها. كما إن الفعالية في القطاع العام تضمن الشفافية في إدارة الموارد العامة، وترسيخ أسس التنمية، وصون السلام والاستقرار.

**الشكل ٤- نهج شامل ٣٦٠ درجة**

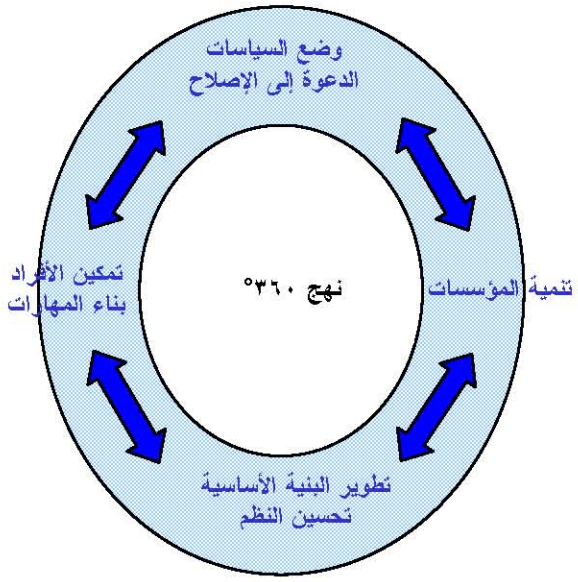


٢٥- ويعمل البرنامج الفرعي ٧، بنهج شامل يُعتبر حجر الأساس في التنمية التي يجب أن تقودها مؤسسات عامة قادرة. وهذا النهج يعتمد على أربع ركائز مترابطة لبناء القدرات المؤسسية والفردية كما هو مبيّن في الشكل ٤. وقد ثبُت أن هذا النهج يتناول جميع عناصر تطوير المؤسسات، ويعتبر نهج تدخل شامل يؤدي إلى النتائج المرجوة ويضمن استدامتها. ويرتكز هذا النهج على علاقة ترابط بين وضع السياسة والدعوة للإصلاح، وعلى ثلاثة مجالات تدخل تركز على تنمية المؤسسات، هي التنمية المؤسسية، وتمكين الأفراد، وتطوير البنية التحتية.

٢٦- واستناداً إلى ما سبق، ونظراً إلى ما حققه البرنامج من نجاح في التنمية المؤسسية باعتبارها وسيلة لا غنى عنها في بناء السلام وتحقيق التنمية، يُطلب منه تطوير أنشطته ومبادراته وتصميم برامج تلبي الطلبات المتزايدة من البلدان الأعضاء في هذا المجال.

## باء- التنمية في ظروف النزاع وعدم الاستقرار

٢٧- تتطلب خصوصيات منطقة الإسكوا وظروفها تصميم أنشطة ومبادرات إنمائية خاصة لمواجهة تداعيات النزاعات على المنطقة وبلدانها، وتخفيف آثارها، والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية على الرغم من الظروف غير المؤاتية. ويستمدّ البرنامج توجّهه على هذا الصعيد من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تركز على علاقة الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فكل عنصر منها يدعم الآخر، ولا يستمر بدونه(٦).

٢٨- والتحدّيات الناشئة من التأخر في التنمية ومن النزاعات وآثارها غير المباشرة تتطلب إعداد نهج متعدّد المسارات في التنمية، يُعنى باستراتيجيات وطرق بناء السلام في مختلف أنحاء المنطقة. لذلك، ستشمل خطة التدخل التي سيعتمدها هذا البرنامج في المستقبل ثلاث مراحل. تُعنى المرحلة الأولى بتعزيز جهوزية البلدان الأعضاء لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، وتُعنى المرحلة الثانية بوضع آليات للتصدّي لهذه التحديات، وتُعنى المرحلة الثالثة بوضع آليات للنهوض.

(أ) مرحلة ما قبل النزاعات، أي مرحلة تعزيز الجهوزية، وتشمل وضع استراتيجيات الإنذار المبكر وسياسات شاملة لجميع القطاعات تهدف إلى تعزيز المؤسسات العامة وتنمية المجتمع المحلي، وتضمن اعتماد نهج شامل وقائم على المشاركة؛

(ب) مرحلة النزاعات، وهي مرحلة وضع استراتيجيات لحلّ النزاعات وبناء السلام تركز على المصالحة. وتتطلب هذه المرحلة أيضاً تدخلاً فعالاً على مستوى المؤسسات بهدف تحسين تقديم الخدمات الأساسية على الرغم من النزاعات، وتحصين المناعة الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) مرحلة ما بعد النزاعات، وهي مرحلة تصميم أنشطة ومبادرات الإنعاش والنهوض الاقتصادي، وتضمن إعادة وضع البلدان والمجتمعات المتأثرة في دورة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وتزويدها بوسائل العيش السلمي لتجنب حصول أي نفور في المستقبل. ويشدّد الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والتدخل ما بعد النزاعات على بناء القدرات وتوطيد الالتزام الوطني باعتبارهما عنصراً أساسياً في بناء السلام ودرء النزاعات، ويدعو إلى دعم المنظمات الإقليمية في تعزيز القدرة على إدارة الأزمات(٧).

٢٩- وإزاء التنوّع الذي تتسم به البلدان الأعضاء في الإسكوا، وتفاوت الآثار التي تخلّفها النزاعات وحالات عدم الاستقرار على خططها الإنمائية، من الضروري تعزيز قدرة البرنامج على تحديد النهج والاستراتيجيات الهادفة إلى تخفيف آثار النزاعات وإدارتها في المراحل الواردة آنفاً، للتمكن من الاستجابة للأولويات الإنمائية للبلدان على تنوّعها. وهذا يتطلب مزيداً من التحليل لمواضع التمايز والتنوّع بين البلدان الأعضاء لتصميم أنشطة ومبادرات محدّدة تحقق الأثر المرجو منها.

---

(٦) قرار الجمعية العامة A/RES/60/1، "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥"

(٧) قرار الجمعية العامة A/RES/63/227. تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

الشكل ٥- البرنامج الفرعي ٧- مخطط الأنشطة والمبادرات

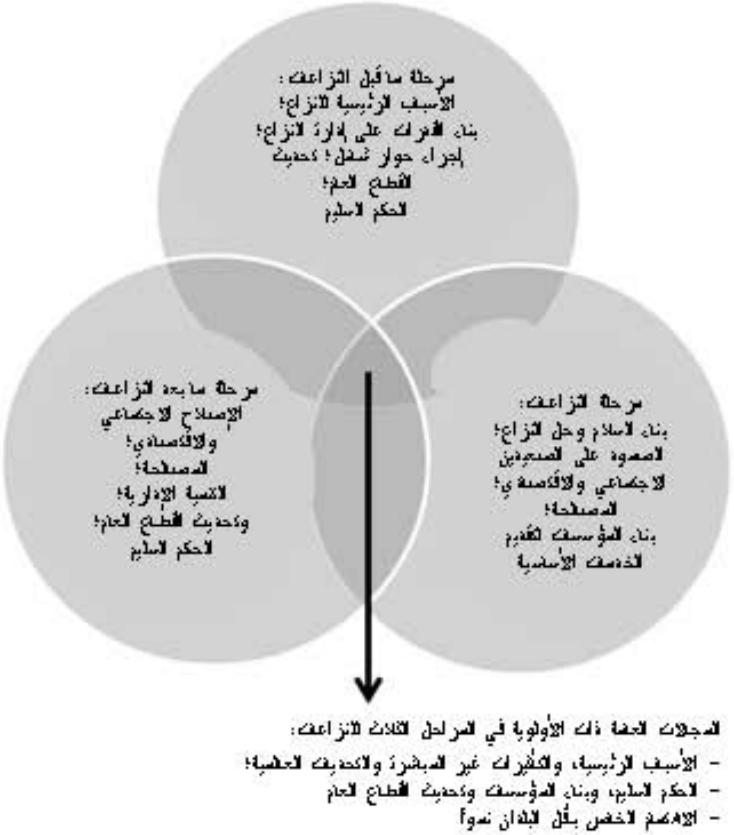


٣٠- والجدير بالذكر أيضاً أن البرنامج سيخصص مزيداً من الاهتمام لأقل البلدان نمواً في منطقة الإسكوا، وهما السودان واليمن، إضافة إلى العراق وفلسطين، لدعمها في تحقيق الالتزامات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد ركز البرنامج تحديداً على دراسة أسباب الفقر والجوع، وتحديد الوسائل الآيلة إلى تعزيز الأمن البشري، تمهيداً لتحقيق هدف برنامج عمل بروكسل، وهو تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نمواً إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥[٨].

## جيم- القضايا الناشئة

٣١- تشهد المنطقة، إضافة إلى ما تواجهه من تحديات إنمائية، قضايا وأزمات ناشئة، يُحتمل أن تكون مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وأن تسهم في تفاقم التحديات الإنمائية القائمة. وهذه القضايا والأزمات تتنوّع من حيث أسبابها وآثارها، والتدابير المطلوبة للتخفيف من تداعياتها. فالأزمة المالية، والأمن الغذائي، وندرة المياه، والنزاعات المحلية والإقليمية المستجدّة هي جميعها عناصر متداخلة تؤثر على الحالة الإنمائية في المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري أن يشمل نطاق البرنامج معالجة التحدّيات المتزايدة التي تطرحها القضايا الناشئة، وذلك عن طريق الرصد المبكر والوقاية المسبقة.

(٨) تقرير الأمين العام (A/63/881-S/2009/304) عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

٣٢- ولذلك سيكون من الضروري توسيع نطاق العمل التحليلي للبرنامج الذي يعتبر الأساس في وضع السياسات والتوصيات.

(أ) رصد وتحديد الاتجاهات التي يُحتمل أن تكون مصادر لتوترات وحالات عدم استقرار جديدة في المنطقة، وذلك من خلال:

(١) الاستمرار في رصد وتحليل التطوّرات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة؛

(٢) استشراف النتائج المحتملة في الأجلين المتوسط والطويل؛

(٣) تحديد الاتجاهات التي تنطوي على مخاطر يمكن أن تهدّد الاستقرار في المنطقة.

(ب) إبلاغ البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية بالمصادر المحتملة للتوتر وتداعياتها، في إجراء دوري يكون آلية للإنذار المبكر؛

(ج) التصدّي للقضايا الطارئة من خلال:

(١) صياغة التدابير والسياسات والاستراتيجيات الممكنة والتوصية بها إلى البلدان الأعضاء والجهات المعنية الأخرى؛

(٢) تصميم البرامج العملية وتنفيذها لمساعدة البلدان الأعضاء على تخفيف حدة الأزمات وأثرها؛

(٣) تلبية الاحتياجات الخاصة لمختلف البلدان في التصدّي للقضايا والأزمات الناشئة؛

(٤) تعزيز جهوزية صانعي السياسات ومتخذي القرارات بتنظيم أنشطة لبناء القدرات وتبادل النماذج الإقليمية والدولية الناجحة لمعالجة القضايا المستجدّة والناشئة ودرء التحديات التي يتوقع أن تعوق مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## رابعاً- تعزيز قدرة البرنامج الفرعي ٧

٣٣- يتزايد الطلب على خدمات البرنامج الفرعي ٧ في مجالات تحديث القطاع العام، وتعزيز قدرة هذا القطاع على التصدّي للتحدّيات الإنمائية الإقليمية والعالمية التي من أسبابها الرئيسية عدم الاستقرار والاحتلال والنزاع، وما تحدثه هذه الحالات من آثار غير مباشرة، إضافة إلى التحديات العالمية الناشئة.

٣٤- وعملاً بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام حول بناء السلام بعد النزاعات، من الضروري زيادة المساعدة التي تقدّم في إطار هذا البرنامج إلى البلدان الأعضاء في تصميم طرق بناء السلام وتعميمها، وبناء

القدرات في إدارة الأزمات؛ ووضع السياسات والبرامج للمصالحة والنهوض، وذلك بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام التي تتولى دور القيادة في هذه الجهود. ولا بدّ من تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء أيضاً في تنفيذ البرامج ومعالجة تداعيات النزاعات وآثارها غير المباشرة على التنمية المستدامة.

٣٥- وتبقى التنمية المؤسسية في البلدان الأعضاء بهدف تسهيل الإنعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية التوجّه الرئيسي على مستوى السياسة العامة في المنطقة. ومن الأهمية بمكان بناء قدرات البلدان الأعضاء على إدارة النزاعات، وتعزيز جهوزيتها لمواجهة القضايا الناشئة، وتوطيد التكامل والتنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تحقيقاً لهذه الغاية.

٣٦- وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٩، من الضروري العمل على تزويد البرنامج الفرعي ٧ بالمزيد من المزايا المقارنة، وبالخبرة اللازمة لتحديد نماذج تحديث القطاع العام وتعميمها على نحو يراعي خصوصيات البلدان الأعضاء ويضمن تحديث هياكل الدولة، بحيث تصبح قادرة على أن تكون جزءاً من عملية توطيد الاستقرار، وتحقيق التنمية المستدامة، وريادة عملية بناء السلام[٩]. ولكن جهود البرنامج الفرعي تبقى متعثرة على هذا الصعيد نظراً إلى محدودية الموارد المتاحة، كما هو مبيّن في الشكل التالي.

**الشكل ٦- المخطط التنظيمي الحالي لقسم القضايا الناشئة والنزاعات، ٢٠١٠**

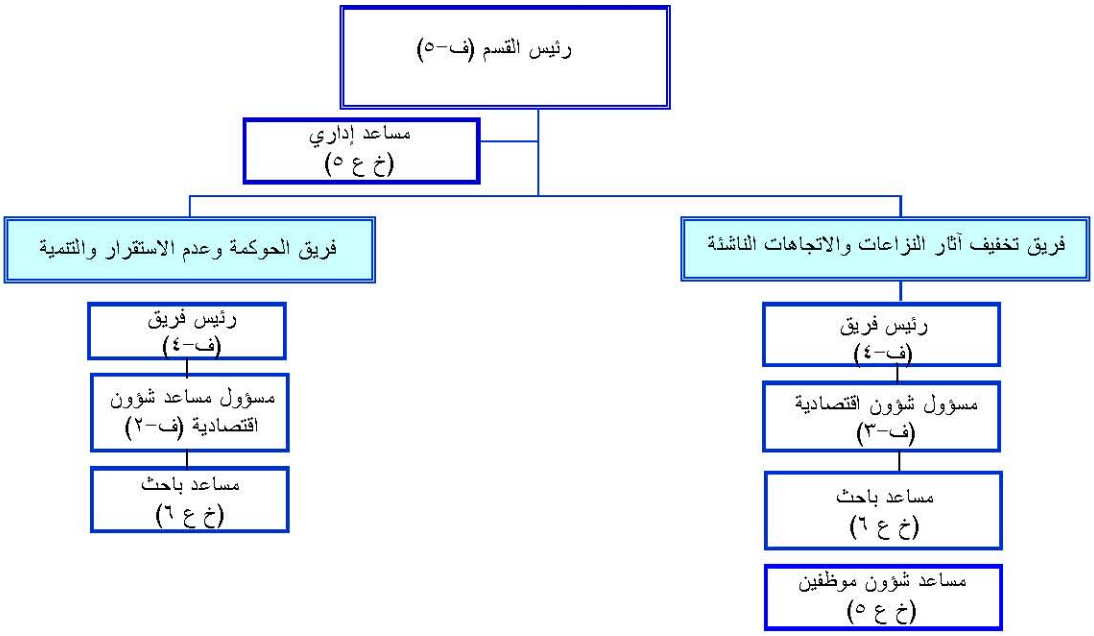


(٩) يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٩، إلى الأمانة التنفيذية تقديم المزيد من الدعم لبناء القدرات عن طريق إجراء البحوث التحليلية، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم التدريب لبناء الثقة، وتوطيد التزام المواطنين، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسية.

٣٧- ومع أن القسم مسؤول عن برنامج عمل كامل لا يقلّ حجماً ولا نطاقاً عن البرامج الفرعية الأخرى التي يتكون منها برنامج عمل الإسكوا، وقد أثبتت التجربة العملية فعاليته وأثره البالغ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، تبقى الموارد البشرية الموضوعة بتصرفه أقل من الموارد المتاحة لبرامج أخرى.

٣٨- فنظراً إلى تزايد المسؤوليات التي يضطلع بها البرنامج الفرعي ٧ المعني بالتخفيف من أثر النزاعات على التنمية، وكذلك الطلبات المتزايدة التي يتلقاها من البلدان الأعضاء، يجعل من الضروري تزويده بموارد بشرية إضافية كون عدد العاملين فيه حاليا، وهم خمسة من فئة الخدمات الفنية وثلاثة من فئة الخدمات العامة، هو ببساطة غير كافٍ. فإذا تمّ تزويده بتلك الموارد الإضافية، سيتمكن البرنامج الفرعي من تعزيز الخبرة المتراكمة في المجالات التي يشملها نطاق عمله في بناء القدرات لتحقيق التنمية، ودرء النزاعات، وصياغة السياسات والبرامج وتنفيذها في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وغيرها من البلدان. والجدير بالذكر أن الأنشطة والمبادرات التي تطلبها البلدان الأعضاء في الإسكوا لا تتزايد فحسب، بل هي جديدة في طبيعتها (أنظر جدول طلبات المساعدة الفنية)، من حيث التخصص، ولا سيما من حيث الحاجة إلى متخصصين في التنمية وبناء المؤسسات يملكون خبرة واسعة في متطلبات العمل الإنمائي في ظروف النزاعات، وجهود النهوض، ومعالجة الآثار غير المباشرة، والتصدّي للأزمات، وإصلاح القطاع الخاص. وتدعيم البرنامج بمزيد من الموارد يمكن أن يؤدّي إلى تحقيق النتائج التالية:

(أ) تعزيز أنشطة ومبادرات البرنامج التحليلية والعملية وزيادة إمكانات نجاحها في معالجة الأسباب المتنوّعة للنزاعات، وآثارها غير المباشرة، وتداعيات التحدّيات العالمية الناشئة؛

(ب) تعزيز القدرة على تحويل العنصر المعياري في العمل إلى سياسات وبرامج إنمائية قابلة للتطبيق في مجال تطوير المؤسسات وبناء السلام؛

(ج) تعزيز التنسيق والتعاون مع فرق الأمم المتحدة العاملة في البلدان، وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، كجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. فهذا النوع من التعاون والتنسيق حقق نتائج هامة مع فريق الأمم المتحدة العامل في العراق، ويجب تكرار تجربة التعاون مع فرق أخرى.

٣٩- نظراً إلى طبيعة البرنامج المتعدد الأوجه ولتزايد أهميته، من الضروري تعزيز موقعه، وبذلك تعزيز الميزة المقارنة للإسكوا، وتزويدها بالقدرة اللازمة للاستمرار في تلبية حاجات البلدان الأعضاء المتزايدة في النهوض من النزاعات والوقاية منها، وبناء القدرات اللازمة للتنمية الإدارية وبناء السلام. ولهذه الغاية تقترح الإسكوا استحداث أربعة وظائف من الفئات التالية: وظيفة د-١ (D1)، وظيفة ف-٥ (P5)، وظيفة ف-٣ (P3)، وظيفة من فئة الخدمات العامة، وتوزيعها على النحو المبين في الشكل التالي.

٤٠- ويتمكّن البرنامج الفرعي ٧ بتحويل القسم المسؤول عنه إلى شعبة تضم ثمانية موظفين من الفئة الفنية من تلبية الطلبات المتزايدة للبلدان الأعضاء بشأن تنمية مؤسساتها وتعزيز صمودها في ظل الأزمات وعدم الاستقرار.

**الشكل ٧- المخطط التنظيمي المقترح لقسم القضايا الناشئة والنزاعات، ٢٠١٠**

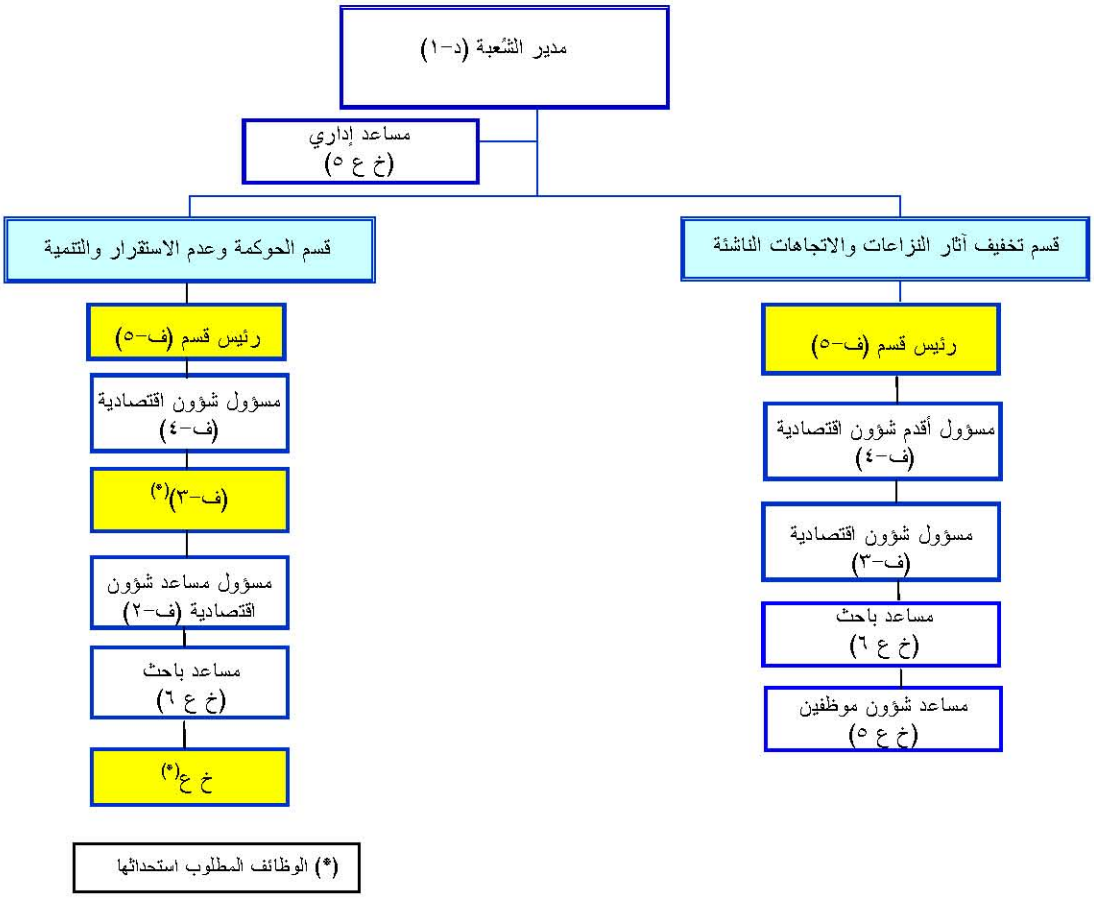


**الأنشطة المضطلع بها ضمن الوظيفة المقترحة د-١**

| الوظيفة | الموضوع | المجالات المستهدفة | المهام |
|---|---|---|---|
| د-١ | التخفيف من آثار النزاعات والتنمية | الحوكمة وعدم الاستقرار والتنمية<br><br>التخفيف من آثار النزاعات والاتجاهات الناشئة<br><br>الإشراف على إدارة شؤون البرنامج الفرعي | • الاضطلاع بمهام التوجيه والإشراف على صياغة وتطبيق برنامج العمل الفني المتعلق بالتخفيف من آثار الأزمات والتنمية، إضافة إلى قضايا التنمية المؤسسية.<br>• الإشراف على إدارة الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الفرعي، مع الحرص على تنفيذ الأنشطة المقرّرة وفقاً لولاية الإسكوا ورؤيتها الاستراتيجية.<br>• تنسيق العمل داخل الإسكوا ومع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، مع التركيز على التنسيق بين الاستراتيجيات وبرامج العمل في مختلف فرق الأمم المتحدة العاملة في البلدان.<br>• توجيه الأنشطة المتعلقة بالاتجاهات الناشئة والتنمية المؤسسية وبناء السلام وإدارة الأزمات والتخفيف من آثار النزاعات ومعالجة تداعياتها، والإشراف على تنفيذ هذه الأنشطة. |

| الوظيفة | الموضوع | المجالات المستهدفة | المهام |
|---|---|---|---|
| | | | • الاضطلاع بمهام التنسيق والإشراف على إعداد التقارير التي ترفع إلى الأمين العام واللجنة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل النزاعات.<br>• رفع التقارير إلى الهيئة الحكومية المعنية بالميزانية والأداء البرنامجي، أو بالهيئة المعنية بالقضايا البرنامجية أو الفنية، وفقا للمقتضى.<br>• الحرص على إصدار الشعبة نواتج تتميز بمعايير عالية من الجودة.<br>• الحرص على وضوح التقارير وموضوعيتها واستنادها إلى بيانات شاملة.<br>• الحرص على استيفاء النواتج التي تعدّها الأقسام التي تقع تحت إشرافه للمعايير المطلوبة وفقاً للولايات ذات الصلة.<br>• مساعدة الأمين التنفيذي في إعداد برنامج عمل الشعبة المتعلق بالتخفيف من آثار الأزمات والتنمية، وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة في الوقت المحدد.<br>• الاضطلاع بالمهام البرنامجية والإدارية الضرورية لعمل الشعبة، بما في ذلك إعداد الميزانيات، والتقارير المتعلقة بالميزانية والأداء، وتقييم أداء الموظفين، وإجراء المقابلات مع المرشحين المتقدّمين لملء الوظائف الشاغرة، وتقييمهم، والإسهام في إعداد الميزانية المرتكزة على النتائج، أو الإشراف على تنفيذ تلك المهام.<br>• تمثيل الشعبة في الاجتماعات الدولية والإقليمية والمحلية. |

٤١- وسيعيّن الموظف برتبة ف-٥ مسؤولاً عن القسم المعني بتخفيف آثار النزاعات والاتجاهات الناشئة. وسيخدم تعيينه في هذا المنصب جهود تعزيز القدرات التحليلة وصياغة سياسات محلية إقليمية تعالج تداعيات النزاعات على المنطقة والاتجاهات العالمية الناشئة. ويكون الموظف برتبة ف-٥ مسؤولا عن تقديم الإرشادات حول الاتجاهات الإقليمية وكيفية تأثير القضايا العالمية الناشئة على منطقة الإسكوا. وسيعمل الموظف المعيّن برتبة ف-٥ على صياغة المراسلات والتقارير والمذكرات المتعلقة بالاتجاهات الناشئة وتداعيات النزاعات على البلدان الأعضاء في الإسكوا أو يشرف على صياغتها، ويحرص في ذلك على تطبيق السياسات المعتمدة في الأمم المتحدة، كما يساهم في المطبوعات التي تعدّها منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة. ويحرص الموظف المعيّن برتبة ف-٥ على استمرارية روابط العمل التي ينشئها مع الجهات المسؤولة العليا النظيرة في البلدان الأعضاء وضمن فرق الأمم المتحدة العاملة في البلدان والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات غير الحكومية. ويعمل الموظف المعيّن برتبة ف-٥ على تنسيق الدعم الفني الذي ينبغي تقديمه لرئيس الشعبة وللأمين التنفيذي بشأن القضايا المرتبطة بتداعيات النزاعات والتوترات السياسية. ويكون الموظف المعيّن برتبة ف-٥ مسؤولاً عن تنفيذ برنامج عمل القسم ككل وعن الاضطلاع بأربع مهام إضافية وهي إعداد ورقة معلومات حول معالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات وتحسين مبادرات بناء السلام، وتنظيم مائدة مستديرة حول أثر النزاعات والتوترات السياسية على منطقة الإسكوا، وإعداد

موجزين عن السياسات العامة حول آثار عدم الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقلّ البلدان نمواً.

٤٢- ويضطلع الموظفون الفنيون الملحقون بقسم الحوكمة وعدم الاستقرار والتنمية بالمسؤوليات الجديدة للبرنامج الفرعي التي تركّز بشكل رئيسي على التنمية المؤسسية وتحديث القطاع العام. ويبيّن الجدول التالي الأنشطة الإضافية المقترحة التي يمكن تنفيذها في حال استحدثت الوظائف الجديدة.

| الوظيفة | الموضوع | المجالات المستهدفة | المسؤوليات |
|---|---|---|---|
| ف-٥ | التنمية المؤسسية وتحديث القطاع العام | إصلاح الخدمة المدنية<br><br>إدارة المالية العامة | ١- تصميم برنامج عمل القسم ومتابعة تنفيذه ضمن الجدول الزمني المحدّد.<br>٢- الإشراف على عمل الموظفين والمستشارين.<br>٣- إنجاز التقارير والدراسات التالية بكافة مراحلها، من إطلاق وإعداد ووضع في الصيغة النهائية وتنسيق للبحوث اللازمة وإجراء تحاليل وتجارب رياضية، وذلك بالتعاون مع منظمات أخرى شريكة في الأمم المتحدة:<br>(أ) دراسة جدوى حول تعزيز أداء القطاع العام باعتماد التطبيقات الحديثة؛<br>(ب) موجزان عن السياسات العامة في مجال الحكم السليم ورأس المال البشري وبناء السلام (موجز عن الحكم السليم وتعزيز رأس المال البشري، وموجز عن الرابط بين الحكم السليم وبناء السلام)؛<br>(ج) تعميم الممارسات الفضلى لإدارة النزاعات في مؤسسات القطاع العام: تعزيز إجراءات تقديم الخدمات الأساسية (ورقة).<br>٤- تنظيم وتصميم وتنسيق البحوث اللازمة، والتعاون مع المنظمات المعنية لعقد الاجتماعات والمؤتمرات التالية:<br>(أ) مائدة مستديرة تشاورية حول الممارسات الفضلى لتحديث القطاع العام في منطقة الإسكوا؛<br>(ب) جلستان لتبادل الأفكار حول تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان الواقعة تحت الاحتلال؛<br>(ج) مؤتمر حول إدارة النزاعات وتقديم الخدمات الأساسية؛<br>(د) ورشات عمل إقليمية حول بناء القدرات البشرية والمؤسسية لأغراض التنمية.<br>٥- تنظيم بعثات لتقصي الحقائق وبعثات استشارية بهدف تقديم الإرشادات التي تساعد البلدان الأعضاء على تعزيز إجراءاتها الهادفة إلى تحديث مؤسسات القطاع العام بما يعزّز قدرة هذا القطاع على التطوّر.<br>٦- إطلاق وإنجاز اقتراحات مشاريع لإعداد برامج وحصص للتنمية المؤسسية في البلدان التي تعاني من النزاعات.<br>٧- تنظيم وخدمة اللجنة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات. |

| الوظيفة | الموضوع | المجالات المستهدفة | المسؤوليات |
|---|---|---|---|
| ف-٣ | التنمية المؤسسية وتحديث القطاع العام | إصلاح الخدمة المدنية<br><br>إدارة المالية العامة | ١- صياغة نصوص محدّدة لإدراجها في الدراسات والتقارير التالية:<br><br>(أ) دراسة جدوى حول تعزيز أداء القطاع العام باعتماد التطبيقات الحديثة؛<br><br>(ب) موجزان عن السياسات العامة في مجال الحكم السليم ورأس المال البشري وبناء السلام (موجز عن الحكم السليم وتعزيز رأس المال البشري، وموجز عن الرابط بين الحكم السليم وبناء السلام)؛<br><br>(ج) تعميم الممارسات الفضلى لإدارة النزاعات في مؤسسات القطاع العام: تعزيز إجراءات تقديم الخدمات الأساسية (ورقة).<br><br>٢- المساعدة في التحضير لعقد الاجتماعات والمؤتمرات التالية:<br><br>(أ) مائدة مستديرة تشاورية حول الممارسات الفضلى لتحديث القطاع العام في منطقة الإسكوا؛<br><br>(ب) جلستان لتبادل الأفكار حول تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان الواقعة تحت الاحتلال؛<br><br>(ج) مؤتمر حول إدارة النزاعات وتقديم الخدمات الأساسية؛<br><br>(د) ورشات عمل إقليمية حول بناء القدرات المؤسسية والبشرية لأغراض التنمية.<br><br>٣- المساعدة في التحضير للجنة الحكومية.<br><br>٤- المساهمة المنتظمة في الموقع الإلكتروني لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.<br><br>٥- المساهمة في وضع اقتراحات مشاريع لإعداد برامج وحصص للتنمية المؤسسية في البلدان التي تعاني من النزاعات. |
| فئة الخدمات العامة | التنمية المؤسسية وتحديث القطاع العام | إصلاح الخدمة المدنية<br><br>إدارة المالية العامة | ١- المساعدة في المساهمة المنتظمة في الموقع الإلكتروني لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.<br><br>٢- إجراء بحوث والمساعدة في إعداد الدراسات والتقارير التالية:<br><br>(أ) دراسة جدوى حول تعزيز أداء القطاع العام باعتماد التطبيقات الحديثة؛<br><br>(ب) موجزان عن السياسات العامة في مجال الحكم السليم ورأس المال البشري وبناء السلام (موجز عن الحكم السليم وتعزيز رأس المال البشري، وموجز عن الرابط بين الحكم السليم وبناء السلام)؛ |

| الوظيفة | الموضوع | المجالات المستهدفة | المسؤوليات |
|---|---|---|---|
| | | | (ج) تعميم الممارسات الفضلى لإدارة النزاعات في مؤسسات القطاع العام: تعزيز إجراءات تقديم الخدمات الأساسية (ورقة).<br><br>٣- تقديم الدعم فيما يخصّ الاجتماعات والمؤتمرات التالية:<br><br>(أ) مائدة مستديرة تشاورية حول الممارسات الفضلى لتحديث القطاع العام في منطقة الإسكوا؛<br><br>(ب) جلستان لتبادل الأفكار حول تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان الواقعة تحت الاحتلال؛<br><br>(ج) مؤتمر حول إدارة النزاعات وتقديم الخدمات الأساسية؛<br><br>(د) ورشات عمل إقليمية حول بناء القدرات البشرية والمؤسسية لأغراض التنمية؛<br><br>٤- تقديم الدعم في التحضير للجنة الحكومية.<br><br>٥- تقديم الدعم في وضع اقتراحات مشاريع لإعداد برامج وحصص للتنمية المؤسسية في البلدان التي تعاني من النزاعات. |

## خامساً- إنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات

٤٣- أدّت المداولات التي أجريت في الاجتماع الثالث للجنة الفنية (بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠) إلى توافق في الآراء على أهمية دور الإسكوا في معالجة آثار الأزمات على التنمية، وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء في معالجة النزاعات وآثارها غير المباشرة والقضايا الإقليمية والعالمية الناشئة. وصدرت عن اللجنة في هذا الاجتماع توصية بإنشاء فريق عمل يضمّ ممثلين عن البلدان الأعضاء يتولى صياغة الصلاحيات المقترحة للجنة المزمع إنشاؤها.

### ألف- فريق العمل

٤٤- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، باشرت الإسكوا بإنشاء فريق العمل وطلبت إلى البلدان الأعضاء المشاركة فيه. وأعربت عشرة بلدان عن رغبتها في المشاركة في فريق العمل. وتلقّى البرنامج الفرعي ملاحظات أوّلية من البلدان الأعضاء التالية: الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعُمان، وفلسطين، وقطر ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية.

### باء- صلاحيات اللجنة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات

٤٥- في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وُزّعت على أعضاء الفريق المسودة الأولى لصلاحيات اللجنة لتقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم عليها. ثمّ وُزّعت نسختان على مدى شهرين. وأدخلت تعليقات البلدان الأعضاء واقتراحاتها على المسودّة الموزّعة بحيث أصبحت الصلاحيات تشمل ما يلي:

(أ) تحديد الأولويات والاحتياجات الوطنية لبناء السلام والتنمية في الأزمات، وفي أوضاع الاحتلال وعدم الاستقرار، بطريقة تراعي الخصائص والاحتياجات الأساسية للمنطقة؛

(ب) رصد وتحديد التحدّيات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تعوق جهود بناء السلام والتنمية في منطقة الإسكوا ووضع نظام للإنذار المبكر؛

(ج) ربط أنشطة البرنامج الفرعي ٧ بالاحتياجات والأولويات الوطنية؛

(د) صياغة برامج وطنية وإقليمية لبناء السلام والتنمية في حالات الاحتلال وعدم الاستقرار والأزمات في منطقة الإسكوا؛

(هـ) تعبئة الدعم الإقليمي والدولي لتنفيذ مشاريع وبرامج بناء السلام، التي تساعد في مواجهة تحديات وتداعيات الأزمات وحالات الاحتلال والقضايا الناشئة في منطقة الإسكوا؛

(و) تعزيز التنسيق بين البلدان الأعضاء في صياغة السياسات الهادفة إلى تخفيف أثر حالات انعدام الاستقرار والأزمات والقضايا الناشئة على التنمية، وكذلك إلى حماية المدنيين؛

(ز) ضمان مشاركة البلدان الأعضاء في الأحداث والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تُعنى ببناء السلام والتنمية وحماية المدنيين في الأزمات، وفي متابعة نتائجها، وتنسيق مواقف البلدان الأعضاء على هذا الصعيد؛

(ح) متابعة التقدم في الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا في هذه المجالات؛

(ط) عقد دورة كل سنتين، على أن تعقد الدورة الأولى في عام ٢٠١١.

٤٦- يبقى على البرنامج الفرعي أن يضع صلاحيات اللجنة في صيغتها النهائية مع فريق العمل المعني. وهو يحتاج لذلك إلى مزيد من الموارد البشرية والمالية. فينبغي عقد اجتماع تنسيقي رفيع المستوى يضمّ خبراء ومندوبين من البلدان الأعضاء المعنية وممثلين عن البرنامج الفرعي والأمانة التنفيذية للإسكوا، وذلك لإطلاق اللجنة الحكومية المقترح إنشاؤها. ولأغراض هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ينبغي إعداد ورقتي معلومات أساسية تتناول الأولى أبرز التحديات التي يواجهها بناء السلام، والثانية دعم مؤسسات القطاع العام في مواجهة النزاعات وتداعياتها والتحديات العالمية الناشئة. ولكي يتمكّن البرنامج الفرعي من خدمة الهيئة الحكومية لا بدّ من تزويده بآليات متينة تعنى بالتعاون مع البلدان الأعضاء في الإسكوا والتنسيق بينها لمعالجة التداعيات الوطنية والإقليمية للنزاعات عن طريق إنشاء آليات قادرة على وضع الاستراتيجيات والسياسات القائمة على البحوث التحليلية، وصياغة استراتيجيات وبرامج إنمائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة التحديات، وتعزيز القطاع العام عبر تحديث مؤسساته.

المرفق الأول

## جدول بالنواتج

| | ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٢٠١٠-٢٠١١ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| اجتماع حكومي دولي | | | ١- اجتماع فريق عمل للإعداد للمؤتمر الحكومي |
| | | | ٢- اجتماع حكومي حول القضايا الناشئة والتنمية في ظلّ النزاعات |
| مؤتمر | | | ١- مؤتمر حول تعزيز القطاع العام للتخفيف من آثار النزاعات وتداعياتها |
| | | | ٢- مؤتمر حول إدارة النزاعات وتقديم الخدمات الأساسية |
| اجتماعات فرق الخبراء المخصصة | ١- تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل النزاعات: العبر المستخلصة والطريق إلى الأمام | ١- نهج التنمية المستدامة في الأزمات: النزاعات والأهداف الإنمائية للألفية | ١- اجتماع فريق خبراء بشأن النهج المتعلقة بدرء النزاعات: بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي تعاني من النزاعات |
| | ٢- اجتماع فريق خبراء حول سياسات بناء السلام ودرء النزاعات في غربي آسيا | ٢- الحكم الرشيد وإدارة الخدمات العامة في ظل النزاعات وعدم الاستقرار السياسي | ٢- جلسة تبادل أفكار بشأن درء النزاعات عبر تحقيق التماسك الاجتماعي |
| | ٣- تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات: الأولويات الحالية والأنشطة والمبادرات المستقبلية | | ٣- مائدة مستديرة حول آثار النزاعات والتوترات السياسية على منطقة الإسكوا |
| | | | ٤- اجتماع تشاوري بشأن النزاعات وتداعياتها والقضايا العالمية الناشئة |
| | | | ٥- مائدة مستديرة تشاورية حول الممارسات الفضلى في تحديث القطاع العام في منطقة الإسكوا |
| | | | ٦- اجتماع فريق خبراء حول الحكم السليم كعامل مساعد في بناء المؤسسات في ظل النزاعات أو عدم الاستقرار |
| | | | ٧- جلسات تبادل أفكار حول تعزيز ممارسات الحكم السليم في فلسطين والسودان واليمن |
| وثائق الهيئات التشريعية | ١- تقريران سنويان عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل | ١- تقريران سنويان عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل | ١- تقريران سنويان عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل |

| | ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٢٠١٠-٢٠١١ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| | | ٢- تقرير يعرض على الدورة السادسة والعشرين للإسكوا ويتناول أثر النزاعات والتوترات السياسية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا: التحديات في الحاضر والمستقبل | ٢- تقرير يعرض على الدورة السابعة والعشرين للإسكوا ويتناول أثر النزاعات والتوترات السياسية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا: التحديات في الحاضر والمستقبل |
| كتيبات وكراريس وصحائف وقائع وملصقات جدارية ووسائل إعلامية | ١- أدلّة معلومات عن التنمية المستدامة في ظل النزاعات أو عدم الاستقرار السياسي (التعلّم بواسطة مدرّسين عبر الحاسوب، المرأة، مهارات مكتبية، محاسبة) | ١- كتيّب عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلّة | ١- كتيّب عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلّة |
| | ٢- منشوران سنويان حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، وقائع وأرقام | ٢- صحائف وقائع عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا في المنطقة | ٢- كرّاس عن الاتجاهات الإقليمية لدرء النزاعات |
| | ٣- النزوح واللجوء بفعل النزاعات في غربي آسيا: وقائع وأرقام وتوصيات | ٣- أدلّة معلومات عن أنشطة فنية مختارة في مناطق النزاع والاضطراب السياسي | ٣- صحائف وقائع عن آثار النزاعات على التنمية وتداعياتها |
| | ٤- التخفيف من آثار النزاعات: رؤية ومناهج وإنجازات | ٤- كرّاس عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلّة | ٤- دليلان للمعلومات عن الممارسات الفضلى التي تعزز المؤسسات الضعيفة في البلدان التي تعاني من النزاعات، وإمكانية التخفيف من آثار النزاعات وتداعياتها على التنمية |
| | ٥- دليل مرجعي عن الاتجاهات الحديثة والممارسات الفضلى في إدارة المالية العامة | | |
| إصدارات إلكترونية | ١- النشاط السنوي المتعلق بصيانة وتحديث صفحة الإسكوا على الإنترنت الخاصة بتخفيف أثر النزاعات على التنمية | ١- المساهمة السنوية في الموقع الإلكتروني للإسكوا الخاص بشبكة الإدارة العامة، والذي يتناول أنشطة الإدارة العامة والحكم السليم في المنطقة العربية. والإسكوا هي الجهة المسؤولة عن هذا الموقع في البلدان العربية | ١- المساهمة المنتظمة في الموقع الإلكتروني لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية |
| | ٢- صيانة وتحديث الموقع الإلكتروني للإسكوا الخاص بشبكة الإدارة العامة، والذي يتناول أنشطة الإدارة العامة والحكم السليم في المنطقة العربية. والإسكوا هي الجهة المسؤولة عن هذا الموقع في البلدان العربية | ٢- النشاط السنوي المتعلق بصيانة وتحديث صفحة الإسكوا على الإنترنت الخاصة بتخفيف أثر النزاعات على التنمية | |

| | ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٢٠١٠-٢٠١١ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| مواد فنية | ١- القطاع الخاص في البلدان التي تعاني من النزاعات: الدور المحتمل في التنمية وبناء السلام | ١- ورقة عمل حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة في ظروف النزاع وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الإسكوا (ورقة مواضعية متعلقة بالمشاريع الممولة من خارج الميزانية) | ١- رصد أثر النزاعات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا |
| | ٢- بناء القدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من أثر النزاعات | | ٢- موجزان عن السياسات العامة في مجال الحكم السليم ورأس المال البشري وبناء السلام |
| موارد سمعية بصرية | ١- شريط وثائقي عن الممارسات الفضلى في تطبيق برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تعاني من النزاعات | | |
| مطبوعات متكرّرة | ١- الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للنزوح واللجوء بفعل النزاعات في منطقة الإسكوا | ١- آثار النزاعات على اتجاهات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد الثاني | ١- آثار النزاعات على اتجاهات درء النزاعات (العدد ٣): تحديد الأولويات |
| مطبوعات غير متكرّرة | ١- تسليط الضوء على ديناميات التوترات الطائفية: تحليل لوجهات نظر الشباب في لبنان بناءً على استنتاجات سلسلة من حلقات النقاش | ١- آثار أزمة الغذاء العالمية على بلدان الإسكوا | ١- ورقة حول تحديد الممارسات الفضلى في معالجة الاستراتيجيات المتعلقة بدرء النزاعات والإصلاح |
| | | ٢- القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة في ظروف النزاع وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الإسكوا (الحكم السليم وبناء السلام) | ٢- ورقة معلومات أساسية حول معالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات وتعزيز المبادرات الهادفة إلى بناء السلام |
| | | ٣- آثار النزاعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا (بناء المؤسسات والدولة) | ٣- ورقات لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الناشئة في ظل النزاعات أو عدم الاستقرار السياسي: تعزيز التكامل الإقليمي كوسيلة لدرء النزاعات أو التخفيف من آثارها |
| | | | ٤- موجزات عن السياسات العامة حول آثار عدم الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان واليمن |

| | ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٢٠١٠-٢٠١١ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| | | | ٥- تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات |
| | | | ٦- تحليل الأوضاع القائمة بهدف تحسين ممارسات الحكم السليم بهدف تحقيق الأمن البشري في بلدان محددة تعاني من النزاعات |
| | | | ٧- تعميم الممارسات الفضلى لإدارة النزاعات في مؤسسات القطاع العام المعنية: تعزيز الإجراءات المعتمدة في تقديم الخدمات الأساسية |
| أحداث خاصة | ١- الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني | ١- الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني | ١- الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني |
| خدمات استشارية | | ١- تحليل الأوضاع في أقل البلدان نمواً في المنطقة في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية | ١- بعثات لتقصي الحقائق وبعثات استشارية يقوم بها الموظفون بهدف تقديم الإرشادات والمواد التدريبية التي تساعد البلدان الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى درء النزاعات |
| | | | ٢- دراسة جدوى حول تحسين أداء القطاع العام باعتماد التطبيقات الحديثة |
| | | | ٣- بعثات لتقصي الحقائق وبعثات استشارية يقوم بها الموظفون بهدف تقديم الإرشادات والمواد التدريبية التي تساعد البلدان الأعضاء في تعزيز إجراءاتها الهادفة إلى تحديث مؤسسات القطاع العام بما يعزّز قدرة هذا القطاع على التطوّر |
| دورات تدريبية وحلقات دراسية وورشات عمل | ١- ورشات عمل حول تعزيز الحوار الطائفي بين المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام في ظل النزاعات أو عدم الاستقرار السياسي في منطقة الإسكوا | ١- ورشات عمل حول اللامركزية في منطقة الإسكوا: بناء القدرات في مجال الحكم السليم | ١- ورشات عمل إقليمية حول بناء القدرات المؤسسية والبشرية لأغراض التنمية |
| | ٢- ورشات عمل حول وسائل الإدارة الحديثة لتقديم خدمات القطاع العام في المناطق التي تعاني من النزاعات في منطقة الإسكوا | | ٢- إعداد برامج وحصص للتنمية المؤسسية في البلدان التي تعاني من النزاعات |

| | ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٢٠١٠-٢٠١١ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| مشاريع ميدانية | ١- مشروع فينكس للحافلة الإلكترونية (لبنان) | ١- دعم اللامركزية والحكم المحلي في تقديم الخدمات في العراق – مستمرّ منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ١- تعزيز قيم الخدمة المدنية والمهارات الحياتية من خلال تعليم المراهقين في العراق – مستمرّ منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ |
| | ٢- مشروع المجتمع الذكي تكنولوجياً في العراق | ٢- مشروع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم في العراق – مستمرّ منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | |
| | ٣- مشروع أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في العراق (المرحلة الثانية) | ٣- تعزيز قيم الخدمة المدنية والمهارات الحياتية من خلال تعليم المراهقين في العراق | |
| | ٤- مشروع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم في العراق | | |
| | ٥- بناء القدرات وتعزيز القدرات المؤسسية في وزارة البلديات والأشغال العامة | | |
| | ٦- تعزيز قدرات قطاع الإسكان (المرحلة الثانية) | | |
| | ٧- دور الحكم السليم في دعم توفير فرص العمل | | |
| | ٨- بناء قدرات إدارة القطاع العام في العراق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | | |
| | ٩- دعم اللامركزية والحكم المحلي في تقديم الخدمات في العراق | | |

المرفق الثاني

## الإطار الاستراتيجي ٢٠١٢-٢٠١٣

| البرنامج الفرعي: تخفيف أثر النزاعات على التنمية | | |
|---|---|---|
| **الأهداف:** تخفيف أثر النزاعات وتداعياتها على التنمية في منطقة الإسكوا عبر تعزيز سياسات الإصلاح وبناء السلام، ونشر الممارسات الفضلى في بناء المؤسسات، ولا سيّما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة منها وأقلّ البلدان نموا. | | |
| **الإنجازات المتوقعة** | **الإنجازات المرحلية** | **مؤشرات الإنجاز** |
| (أ) تعزيز قدرة البلدان على تحديد وصياغة واعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات الهادفة إلى بناء السلام والنهوض بعد النزاعات، على أن تتجه وجهة درء النزاعات وتخفيف أثرها على التنمية ومعالجة الآثار غير المباشرة والانعكاسات الناجمة عن القضايا العالمية الطارئة | (أ) (١) عزّزت البلدان الأعضاء والمجتمع المدني قدراتها على تحديد السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى درء النزاعات | (أ) (١) ازدياد عدد السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تحددها البلدان الأعضاء وتعتمدها بالاشتراك مع المجتمع المدني، وبمساعدة الإسكوا، ويكون الهدف منها درء النزاعات وتخفيف أثرها على التنمية |
| | (أ) (٢) تعمّق الموظفون المدنيون وممثلو المجتمع المدني في الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي مصادر النزاعات وأسبابها الرئيسية من أجل المساهمة في صياغة و/أو صياغة سياسات واستراتيجيات لبناء السلام والتخفيف من أثر النزاعات على المستويين الوطني والإقليمي | (أ) (٢) ارتفاع النسبة المئوية للموظفين المدنيين وممثلي المجتمع المدني التي تقرّ بأنها استفادت من الأنشطة والأعمال التحليلية التي تخصصها الإسكوا لصياغة السياسات والاستراتيجيات والآليات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى بناء السلام وتخفيف أثر النزاعات وتعزيز التنمية |
| (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد تطبيقات الحكم السليم والممارسات الفضلى التي تسهم في تحصين المؤسسات العامة، ودرء النزاعات، وتحقيق المصالحة، وبناء السلام، وتحقيق الأهداف الإنمائية | (ب) (١) استطاعت البلدان الأعضاء تعزيز قدرتها على اعتماد الممارسات المتعلقة بتطبيق الأدوات الحديثة الرامية إلى تعزيز القطاع العام | (ب) (١) ازدياد عدد الأدوات الحديثة والممارسات الفضلى التي تعتمدها الجهات الوطنية المعنية بالشراكة مع الإسكوا لتحصين المؤسسات وتحديثها في البلدان التي تعاني من النزاعات، وذلك بهدف تحسين تقديم الخدمات وتخفيف آثار النزاعات وانعكاساتها |
| | (ب) (٢) تتمتع البلدان الأعضاء والمجتمع المدني كذلك بالقدرات اللازمة لفهم ممارسات الحكم السليم الرامية إلى تعزيز مؤسسات القطاع العام كوسيلة لدرء النزاعات وتعزيز الجهود الهادفة إلى بناء السلام | (ب) (٢) ازدياد عدد هيئات القطاع العام والمجتمع المدني التي تشارك في الأنشطة المعيارية التي تضطلع بها الإسكوا بغية ترسيخ مبادئ الحكم السليم في القطاع العام من أجل تعزيز مؤسسات القطاع العام و/أو تحديثها باعتبارها وسيلة لدرء النزاعات والتخفيف من آثارها على الأمن البشري، ومن حدّة الظروف الصعبة التي تتسبب بها النزاعات والاحتلال والقضايا العالمية الناشئة |

| البرنامج الفرعي: تخفيف أثر النزاعات على التنمية | | |
|---|---|---|
| (ج) إنشاء هيئة حكومية تعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل النزاعات | (ج) (١) أنشأت البلدان الأعضاء فريق عمل يعنى بتحسين كيفية التعاطي مع القضايا الناشئة وقضايا التنمية في ظل النزاعات وذلك عن طريق تعزيز قدراتها على وضع استراتيجيات وآليات لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على النزاعات والقضايا العالمية الناشئة | (ج) (١) عدد البلدان الأعضاء المشاركة في اجتماع فريق العمل المعني بمعالجة القضايا الناشئة وقضايا التنمية في ظل النزاعات |
| | | (ج) (٢) توافق البلدان الأعضاء وموافقتها على صلاحيات الهيئة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل النزاعات |

**العوامل الخارجية:** ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام البلدان الأعضاء ودعمها التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام خلال النزاعات وفيما بعدها[١٠]، وكذلك التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وقرارات الإسكوا بشأن تخفيف أثر النزاعات على التنمية وتعزيز التكامل الإقليمي في ظل ظروف عدم الاستقرار؛ (ب) استمرار إمكانية الوصول إلى المستفيدين، ولا سيما صانعي القرارات، على الرغم من التوترات السياسية والأزمات في البلدان التي تعاني من النزاعات؛ (ج) توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم البلدان التي تعاني من النزاعات ولا سيما البلدان التي تخضع للاحتلال وأقل البلدان نمواً.

**المشاكل المطروحة للمعالجة:** يتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي قسم القضايا الناشئة والنزاعات. فالسلام والاستقرار هما شرطان رئيسيان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة كاملة. غير أنّ عوامل عديدة تتسبب في وجود عقبات مزمنة تعوق جهود التنمية في منطقة الإسكوا:

- استمرار حالات عدم الاستقرار والصراع والاحتلال وما لها من انعكاسات هي عائق كبير أمام التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛
- الافتقار إلى الخبرات المؤسسية وضعف مؤسسات الدولة التي تعاني من تراجع متزايد في قدرتها على العمل بممارسات الحكم السليم، وعدم ملاءمة الخبرات الفنية والبنى الأساسية، كلّها حدّت من قدرة الدولة على معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتذمّر منها السكان المحليون، وعلى تزويدهم بالخدمات الحيوية الأساسية لتلبية حاجاتهم الأمنية والإنمائية؛
- الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن النزاعات تتفاقم بفعل الانعكاسات الوطنية والإقليمية الناجمة عن التحديات العالمية (كتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والأوبئة، والأزمة المالية، وأزمة النفط، وغيرها من التحديات)؛
- احتمال عودة النزاعات إلى بعض من أجزاء منطقة الإسكوا أو نشوء نزاعات جديدة لا يزال كبيرا، حيث تبقى معدلات الاضطرابات المدنية والاحتلال في المنطقة عالية مقارنة بغيرها من المناطق (باستثناء أفريقيا)؛
- الافتقار إلى المنتديات والآليات الإقليمية للتعاون والتنسيق في مواجهة النزاعات ومعالجة تداعياتها والتعاطي مع القضايا العالمية الناشئة باعتماد استراتيجيات إنمائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المؤسسات المعنية في القطاع العام.

(١٠) "تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام عقب انتهاء النزاع مباشرة" (A/63/881-S/2009/304).

| البرنامج الفرعي: تخفيف أثر النزاعات على التنمية |
| --- |
| هذه العوامل كلها ترهق كاهل المنطقة والبلدان التي تعاني من النزاعات وأقلّ البلدان نمواً، وتترك أفرادها وعائلاتها ومجتمعاتها مهدّدة دائما بالاضطرابات المدنية، وضعف مستوى التماسك الاجتماعي، وانعدام الأمن والخلل الاقتصادي وانتهاك حقوق الإنسان.<br><br>تضطلع مؤسسات الدولة بدور أساسي في تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى بناء السلام، والتخفيف من أثر النزاعات ومعالجة أسبابها الرئيسية وتداعياتها. |
| **الاستراتيجية:** وُضعت استراتيجية هذا البرنامج الفرعي إزاء ظروف عدم الاستقرار التي تتخبط فيها المنطقة والعقبات التي تضعها أمام التنمية. وتنطلق هذه الاستراتيجية من مبدأ أن درء النزاعات وبناء السلام والتنمية هي عناصر مترابطة ومتآزرة، ويجب أن تخضع لقطاع عام قوي تطبّق فيه ممارسات الحكم السليم. وتدابير تخفيف أثر النزاعات الموجهة نحو البلدان التي تعاني من النزاعات سيكون لها أثر حتمي على تخفيف أثر النزاعات وانعكاساتها على المنطقة بأسرها.<br><br>وتنبثق هذه الاستراتيجية من: (أ) نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تركز على الترابط بين الأمن والتنمية، وحقوق الإنسان؛ (ب) تقرير الأمين العام حول بناء السلام أثناء النزاعات وفيما بعدها الذي يعتبر تنمية القدرات والالتزام الوطني عنصرين أساسيين في بناء السلام ودرء النزاعات ويدعو إلى دعم المنظمات الإقليمية في تعزيز قدرات إدارة الأزمات؛ (ج) تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المقرّر؛ (د) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يؤكد أن التنمية وتخفيف حدة الفقر يتوقفان على الحكم السليم في كل بلد؛ (ه) القرارات الصادرة عن دورات الإسكوا الوزارية والتي تطلب فيها البلدان الأعضاء إلى الأمانة التنفيذية العمل على تخفيف أثر النزاعات والاحتلال وحالات عدم الاستقرار على التنمية، وتعزيز دور الإسكوا في معالجة أثر النزاعات وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوثيق التعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار.<br><br>ويركز الركن الأول من البرنامج الفرعي على بناء القدرات الإنمائية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما البلدان التي تعاني من النزاعات، بحيث تتمكن من تنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات بناء السلام الهادفة إلى درء النزاعات أو معالجة المصادر المحتملة للنزاعات، وتخفيف أثرها على التنمية، ومعالجة الآثار غير المباشرة والانعكاسات الناجمة عن القضايا العالمية الناشئة. وفي الركن الثاني، يركز البرنامج على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد التطبيقات والممارسات الفضلى للحكم السليم التي تعزز قدرة المؤسسات العامة على تحسين تقديم الخدمات، ودرء النزاعات، وتحقيق المصالحة، وبناء السلام، وتحقيق الأهداف الإنمائية.<br><br>ويحقق البرنامج هذه الأهداف بالتركيز على مجموعة من الأنشطة في ثلاثة مجالات: (أ) الدعوة لسياسات واستراتيجيات النهوض والإنعاش والحوار الشامل والمصالحة ولمّ الشمل باعتبارها سياسات وآليات لتخفيف أثر النزاعات؛ (ب) بناء قدرة مؤسسات الدولة على إدارة النزاعات وتعزيز قدرات البلدان التي تعاني من النزاعات على تقديم الخدمات الأساسية من خلال إصلاح وتعزيز الوظائف الحكومية الأساسية عبر تحديث القطاع العام؛ (ج) معالجة الآثار والانعكاسات الناجمة عن النزاعات وآثار التحديات العالمية الناشئة على البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، ولا سيما أقل البلدان نمواً.<br><br>وبهدف تحقيق الأهداف المذكورة، يشمل عمل البرنامج البحث في الاستراتيجيات والسياسات الملائمة للنهوض وبناء السلام بهدف تحقيق التنمية المستدامة والتنمية البشرية والمؤسسية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة منها. وترتكز هذه الأنشطة والمبادرات على البعثات الاستشارية، وتحليل الأوضاع القائمة في الواقع، وإجراء الأبحاث والدراسات المعمقة للأسباب الجذرية للنزاعات، وأثرها على التنمية، وكذلك آثارها غير المباشرة. وفي إطار العمل المعياري، سيسعى البرنامج إلى الاطلاع على آراء ممثلي البلدان الأعضاء والمجتمع المدني، ولا سيما بشأن التحديات والأولويات الاستراتيجية الإنمائية التي تعتبر حافزاً على بناء السلام. ومن خلال العمل المعياري أيضاً، سيسعى البرنامج إلى وضع سياسات واستراتيجيات وآليات تؤدي إلى مزيد من التفاعل الإنمائي من خلال تعزيز التكامل الإقليمي. وسياسات التكامل الإقليمي تؤدي إلى تخفيف حدة التوترات ودرء النزاعات وتخفيف أثرها وتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. |

| البرنامج الفرعي: تخفيف أثر النزاعات على التنمية | |
|---|---|
| ويركز البرنامج على وضع السياسات والأنشطة والمبادرات الملائمة لتعميم ممارسات الحكم السليم في القطاع العام وتعزيز الكفاءة والقدرة على تقديم الخدمات، وبالتالي دفع الجهود الرامية إلى بناء السلام في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة منها.<br><br>وتنفذ أنشطة البرنامج بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة (ولا سيّما فرق الأمم المتحدة العاملة في البلدان التي تعاني من النزاعات)، وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وذلك من أجل التوصل إلى توصيات على مستوى السياسة العامة من شأنها أن تعزز جهود النهوض وبناء السلام في المنطقة، لا سيّما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الخارجة منها. | |
| **النواتج الأولية**[١١]: يعتزم البرنامج الفرعي، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تحقيق النواتج التالية المتصلة بكل إنجاز من الإنجازات المرحلية: | |
| (أ) (١) | عزّزت البلدان الأعضاء والمجتمع المدني قدراتها على تحديد السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى درء النزاعات<br><br>• ورقة حول تحديد الممارسات الفضلى في معالجة استراتيجيات درء النزاعات والإصلاح؛<br>• آثار النزاعات على اتجاهات درء النزاعات (العدد ٣): تحديد الأولويات (مطبوعة متكرّرة، مواضعية وتعتمد على اجتماع فريق الخبراء)؛<br>• كرّاس عن الاتجاهات الإقليمية لدرء النزاعات؛<br>• اجتماع فريق خبراء بشأن النهج المتعلقة بدرء النزاعات: بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي تعاني من النزاعات؛<br>• جلسة تبادل أفكار بشأن درء النزاعات عبر تحقيق التماسك الاجتماعي؛<br>• رصد أثر النزاعات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا (مادة فنية)؛<br>• اجتماع حكومي دولي حول بناء السلام وتحديث القطاع العام؛<br>• ورقة معلومات أساسية حول معالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات وتعزيز المبادرات الهادفة إلى بناء السلام (ورقة عن الأسباب الرئيسية للنزاعات تتضمّن توصيات بشأن السياسات)؛<br>• بعثات لتقصي الحقائق وبعثات استشارية يقوم بها الموظفون بهدف تقديم الإرشادات والمواد التدريبية التي تساعد البلدان الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى درء النزاعات. |
| (أ) (٢) | تعمّق ممثلون عن القطاع العام وممثلو المجتمع المدني في الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مصادر النزاعات وأسبابها الرئيسية من أجل صياغة أو المساهمة في صياغة سياسات واستراتيجيات لبناء السلام وآثار النزاعات على المستويين الوطني والإقليمي |

(١١) المعلومات مطلوبة لتوفير تسلسل جيد للنتائج. وهذا لن يشكل جزءا من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق إنما يؤسّس لإعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. فلا حاجة إلى جمع عدد النواتج بشكل دقيق.

| | البرنامج الفرعي: تخفيف أثر النزاعات على التنمية |
|---|---|
| | • تقارير عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلّة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (٢٠١٢-٢٠١٣)؛<br>• كتيّب عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلّة (٢٠١٢-٢٠١٣)؛<br>• تقرير عن أثر النزاعات والأزمات السياسية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا: (يُعرض خلال انعقاد الدورة الوزارية، ٢٠١٣)؛<br>• مائدة مستديرة حول تأثير النزاعات والتوترات السياسية على منطقة الإسكوا؛<br>• ورقات لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الناشئة في ظل النزاعات أو عدم الاستقرار السياسي: تعزيز التكامل الإقليمي كوسيلة لدرء النزاعات أو التخفيف من آثارها (مطبوعة غير متكرّرة)؛<br>• اجتماع تشاوري بشأن النزاعات وتداعياتها والقضايا العالمية الناشئة؛<br>• صحائف وقائع عن أثر النزاعات على التنمية وتداعياتها؛<br>• موجزان عن السياسات العامة حول آثار انعدام الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقلّ البلدان نموا؛<br>• الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (٢٠١٢-٢٠١٣). |
| (ب) (١) | استطاعت البلدان الأعضاء تعزيز الممارسات المتعلقة بتطبيق الأدوات الحديثة الرامية إلى تعزيز القطاع العام<br>• دراسة جدوى حول تحسين أداء القطاع العام باعتماد التطبيقات الحديثة (٢٠١٢)<br>• مائدة مستديرة تشاورية حول الممارسات الفضلى لتحديث القطاع العام في منطقة الإسكوا (٢٠١٢)؛<br>• دليلان للمعلومات عن الممارسات الفضلى التي تعزز المؤسسات الضعيفة في البلدان التي تعاني من النزاعات، وإمكانية الحد من آثار النزاعات وتداعياتها على التنمية (٢٠١٣) [دليل عن إدارة الموارد البشرية ودليل عن الإدارة المرتكزة على النتائج؛<br>• مؤتمر حول تمكين القطاع العام للحد من آثار النزاعات وتداعياتها (٢٠١٣)؛<br>• تعزيز ممارسات الحكم السليم في البلدان التي تعاني من النزاعات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (ورقة)؛<br>• المساهمة المنتظمة في الموقع الإلكتروني لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛<br>• بعثات لتقصي الحقائق وبعثات استشارية يقوم بها الموظفون بهدف تقديم الإرشادات والمواد التدريبية التي تساعد البلدان الأعضاء في تعزيز إجراءاتها الهادفة إلى تحديث مؤسسات القطاع العام بما يعزّز قدرتها على التطوّر. |

| البرنامج الفرعي: تخفيف أثر النزاعات على التنمية | |
|---|---|
| (ب) (٢) | تتمتع البلدان الأعضاء والمجتمع المدني كذلك بالقدرات اللازمة لفهم ممارسات الحكم السليم الرامية إلى تعزيز مؤسسات القطاع العام كوسيلة لدرء النزاعات وتعزيز الجهود الهادفة إلى بناء السلام<br>• موجزان عن السياسات العامة في مجال الحكم السليم ورأس المال البشري وبناء السلام (موجز عن الحكم السليم وتعزيز رأس المال البشري، وموجز عن الرابط بين الحكم السليم وبناء السلام)؛<br>• اجتماع فريق خبراء حول الحكم السليم كعامل مساعد في بناء المؤسسات في ظل النزاعات أو عدم الاستقرار؛<br>• تحليل الأوضاع القائمة في الواقع بشأن تحسين ممارسات الحكم السليم بهدف تحقيق الأمن البشري في بلدان محددة تعاني من النزاعات (مطبوعات غير متكرّرة، ٢٠١٢)؛<br>• جلسات تبادل أفكار حول تعزيز ممارسات الحكم السليم في أقل البلدان نموا والبلدان الواقعة تحت الاحتلال (اجتماعان)؛<br>• تعميم الممارسات الفضلى لإدارة النزاعات في مؤسسات القطاع العام: تعزيز إجراءات تقديم الخدمات الأساسية (ورقة)؛<br>• مؤتمر حول إدارة النزاعات وتقديم الخدمات الأساسية؛<br>• ورشات عمل إقليمية حول بناء القدرات المؤسسية والبشرية لأغراض التنمية؛<br>• إعداد برامج وحصص للتنمية المؤسسية في البلدان التي تعاني من النزاعات. |
| (ج) (١) | • إعداد ورقتي معلومات عن فريق العمل المعني بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل النزاعات. تعالج الورقة الأولى أبرز التحديات في مجال الحكم السليم والتنمية في البلدان التي تعاني من النزاعات، وتقدم استراتيجيات للتخفيف من آثارها. وتتناول الورقة الثانية التحديات الناشئة وتتضمن اقتراحات بشأن السياسات الهادفة إلى بناء السلام. ويجري إعداد الورقتين ضمن الإطار الهادف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات باعتماد آليات قابلة للاستمرار. وترتكز الورقتان على إنجازات المنظمات الإقليمية في هذا المجال مثل جامعة الدول العربية، وعلى التعاون الوثيق مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف؛<br>• عقد اجتماع لفريق العمل الذي يضمّ البلدان الأعضاء (٢٠١٢) تحضيراً للاجتماع الأول للهيئة الحكومية (٢٠١٣). |

---